جامعه ال البيت

كلية ادارة المال والأعمال

قسم التمويل والمصارف

رسالة ماجستير بعنوان

أثر عناصر نموذج تقييم أداء البنوك CAMELS في المخاطر الائتمانية التي تواجهها البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية

(2015-2005)

The Impact of CAMELS' Components on the Credit Risks for Jordanian Commercial Banks which Listed in Amman Stocks Exchange

(2015-2005)

إعداد الطالب

أحمد شلال عكاب

الرقم الجامعي

1520503006

بإشراف الدكتور:

غازي عبد المجيد الرقيبات.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴾

(البقرة: الآية 32)



تفويـض

أنـا الطالـب: أحمـد شـلال عكـاب ، أفـوض جامعـة آل البيـت بتزويـد نسـخ رسـالتي للمكتبـات والمؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم حسب التعليمات النافذة في الجامعة.

الاسم: أحمد شلال عكاب

التاريخ: 3-8-2017

التوقيع:

ج

نموذج إقرار والتزام بقوانين جامعة آل البيت وأنَظمتها وتعليماتها

انا الطالب: أحمد شلال عكاب   الرقم الجامعي: 1520503006

الكلية : ادارة المال والاعمال   التخصص: التمويل والمصارف

أعلن بأنَني قد التزمت بقوانين جامعة آل البيت وأنظمتها وتعليماتها، السارية المفعول بها المتعلقة بأعداد رسائل الماجستير والدكتوراه عندما قمت شخصياً بأعداد رسالتي بعنوان:

أثر عناصر نموذج تقييم أداء البنوك CAMELS في المخاطر الائتمانية التي تواجهها البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية
(2015-2005)

The Impact of CAMELS' Components on the Credit Risks for Jordanian Commercial Banks which Listed in Amman Stocks Exchange

(2015-2005)

وذلك بما ينسجم مع الأمانة العلمية المتعارف عليها في كتابة الرسائل والأطاريح العلميّة، كما أنَني أعلن أنً رسالتي غير منقولة أو مستلة من رسائل أو أطاريح أو كتب أو أبحاث أو أي منشورات علمية تم نشرها أو تخزينها في أي وسيلة إعلامية وتأسيساً على ما تقدم فأنَني أتحمل المسؤولية بأنواعها كافة في ما لو تبين غير ذلك ما فيه حق مجلس العمداء في جامعة آل البيت بإلغاء قرار منحي الدرجة العلمية التي حصلت عليها وسحب شهادة التخرج مني بعد صدورها دون أن يكون لي أي حق في التظلم والاعتراض أو الطعن بأي صورة كانت في القرار الصادر عن مجلس العمداء بهذا الصدد.

التاريخ: / / 2017   توقيع الطالب:.....................................

عمادة الدراسات العليا

جامعة آل البيت

توقيع الطالب:..................................... التاريخ: / / 2017

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة بعنوان:

أثر عناصر نموذج تقييم أداء البنوك CAMELSفي المخاطر الائتمانية التي تواجهها البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية

The Impact of CAMELS' Components on the Credit Risks for Jordanian Commercial Banks which Listed in Amman Stocks Exchange

(2015-2005)

وأجيزت بتاريخ 3 /8/ 2017م

أعضاء لجنة المناقشة		التوقيع
د. غازي عبد المجيد الرقيبات	(مشرفاً ورئيساً)	....
أ.د حسين زيود	(عضواً داخلياً)	....
د. أحمد خزاعلة	(عضواً داخلياً)	....
أ.د أحمد إبراهيم ملاوي	(عضواً خارجياً)	....

الإهداء

إلى من علم المتعلمين وبعث الأمل في قلوب اليائسين..... نبي الإنسانية (ﷺ)

إلى من روت دمائهم الطاهرة ارض العراق وجعلوا من أجسادهم جسوراً نعبر بها إلى ضفاف المجد والعز

(شهداء العراق)

إلى النفس المطمئنة في عالم الخلود ، والدي الحبيب رحمه الله وتقبله في فسيح جناته

إلى مداد الحب وسراج العطاء ... أمي الحنونة رحمها الله واسكنها الجنة

إلى رفاق أيامي الأولى بأفراحها ومعاناتها ... أخوتي وأخواتي قرة عيني

إلى زوجتي الغالية ...وفاءً لعهد الحب ...وتقديراً لأيام الصبر وتحمل الأعباء

إلى أملي وزهرة حياتي وامتدادي في المستقبل اولادي

إلى أهلي وأصدقائي جميعاً أهدي هذا الجهد المتواضع

شكر وتقدير

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ، لا يسعني وأنا افرغ من إكمال هذا الجهد المتواضع سوى أن اعترف بالجميل لأهله فأتقدم بوافر الاحترام والتقدير لأستاذي الفاضل الدكتور غازي الرقيبات الذي أشرف على هذه الرسالة وأعطاني من وقته الشيء الكثير ، ووقف إلى جانبي في كل خطوة ،والذي وسعني علماً وخلقاً وتشجيعاً، والذي كان خير عون وناصح في إتمام هذه الرسالة ، فما كان فيها من حسن وجودة فالفضل فيه لله ثم له ، وما كان من خلل وتقصير فمني ، فله مني كل الشكر والامتنان وجزاه الله عني خير الجزاء .

وأتقدم بجزيل الشكر والعرفان لأعضاء لجنة المناقشة، لتفضلهم بقبول المناقشة، ولملحوظاتهم التي كان لها الأثر الكبير في إخراج هذه الدراسة بصورتها الصحيحة.

إن الباحث يدرك أنه لا يوجد عمل يخلو من الأخطاء أو الهنات وعذره في ذلك أن من لا يعمل لا يخطيء.. فإن أصاب فله أجران وإن أخطأ فله أجر المجتهد.

فالكمال لله وحده

الباحث

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

الملخص

اثر عناصر نموذج تقييم أداء البنوك CAMELS في المخاطر الائتمانية التي تواجهها البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية

إعداد الطالب

أحمد شلال عكاب

إشراف

د.غازي الرقيبات

هدفت هذه الدراسة الى استقصاء اثر عناصر نموذج تقييم أداء البنوك CAMELS في المخاطر الائتمانية التي تواجهها البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية, حيث يتكون مجتمع الدراسة من البيانات المالية لجميع البنوك التجارية الاردنية والاسلامية العاملة في الأردن والبالغ عددها (16) بنك, خلال الفترة (2005–2015)، بينما تكونت عينة الدراسة من البنوك التجارية الأردنية والبالغ عددها (13)بنكاً, وبعد الحصول على البيانات المالية للبنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية وبعد اجراء التحليل اللازم للبيانات اظهرت النتائج وجود أثر لعناصر نموذج (CAMELS) في عنصر المخاطر الائتمانية التي تواجهها البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية، ووجود اثر لكفاية رأس المال وللإيرادات على مخاطر الائتمان في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية، ووجود أيضاً اثر للإدارة على مخاطر الائتمان في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية، كما أظهرت عدم وجود اثر لحساسية المخاطر ولسيولة البنك على مخاطر الائتمان في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية.

وفي ضوء النتائج توصي الدراسة بضرورة الاهتمام بمحددات كفاية رأس المال في البنوك التجارية الاردنية لما لها من أثر على مخاطر الائتمان في هذه البنوك، وإصدار تعليمات من البنك المركزي للبنوك

التجارية لتطبيق المعيار الأمريكي CAMELS في تقييم أداءها، كما توصي بزيادة التركيز على حجم السيولة في البنوك التجارية ودراسة أثرها على بعض المتغيرات الخاصة بحجم الائتمان .

الكلمات المفتاحية: تقييم الاداء, CAMELS، البنوك التجارية الاردنية.

abstract

The Impact of CAMELS' Components on the Credit Risks for Jordanian Commercial Banks which Listed in Amman Stocks Exchange (2015-2005)

Prepared by

Ahmad Shlal Ogab

Supervised by

Dr. Ghazi Al-Rqaibat

The current study aimed to identify the impact of CAMELS components of banking performance assessment model on the credit risks faced by the Jordanian commercial banks listed in Amman Stock Exchange where the study population consisted of the financial statements of all the Jordanian commercial banks amounted to (13) during the period (2005-2015) whereas the study sample consisted of the same population. After obtaining the financial statements of the banks listed in Amman Stock Exchange and after conducting the analysis needed for the data, the researcher concluded that presence of an impact for the CAMELS components on the credit risks faced by the Jordanian commercial banks listed on Amman Stock Exchange, an impact for the capital adequacy and the earnings on the credit risk in the commercial banks listed on Amman Stock Exchange, an impact of the management on the credit risks in the commercial banks listed in Amman Stock Exchange, no impact for the impact of the risks sensitivity and the bank liquidity on the credit risks in the commercial banks listed in Amman Stock Exchange.

In light of the results, the researcher recommended the need of paying attention to the determinants of the capital adequacy in the Jordanian commercial banks due to its impact on the credit risks at such banks, issuing official regulations to

the commercial banks by the central bank to apply the CAMELS U.S rating system in assessing performance and focusing on liquidity in the commercial banks and studying its effect on some variables related to the amount of credit.

Keywords: performance assessment, CAMELS, Jordan Commercial Banks.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

المقدمة :

ان موضوع تقييم أداء البنوك التجارية يعد من اهم المواضيع في الوقت الحالي حيث شهد العالم العديد من الازمات المالية المختلفة التي ادت اليها عمليات التصحيح المالية ورفع القيود المفروضة على الاسواق المالية مما اثار مخاوفا حول حدوث اختلافات تؤثر على الاقتصاد المحلي لبعض الدول النامية وعلى الاقتصاد العالمي بصفة عامة، فمنذ التسعينيات شهد اقتصاد الدول النامية العديد من الاختلافات التي اثرت بشكل سلبي عليها نتيجة تدهور اسواق العملات ونتيجة انخفاض جودة الخدمات البنكية وارتفاع معدلات الفائدة على القروض المتعثرة.

يتم تقييم الأداء في البنوك التجارية من خلال البنك المركزي الذي يستخدم مجموعة من المؤشرات والتي يهدف منها البنك المركزي إلى توحيد الأسلوب المتطابق لقياس أداء البنوك، مع توفير قاعدة بيانات عن الجهاز البنكي، ويتم تطبيق نظام CAMELS لتقيم أداء البنوك وتشمل هذه المؤشرات لقياس الأداء (كفاية رأس المال، جودة الأصول، الادارة، الربحية، السيولة، المخاطر)، ومما سبق يمكن القول بأن الانتقادات الموجهة إلى المقاييس المالية التي تستخدم في تقييم الأداء الحالي للبنوك التجارية ، تتمثل في محاولة المديرين التقليل من التأثيرات السلبية أو العكسية على الأرباح بهدف تحسين الربح السنوي كما هو الحال في تخفيض المصروفات الاختيارية مثل تحسين الجودة، التدريب، العلاقات مع العملاء، وغير ذلك من الاستثمارات غير الملموسة وخاصة عندما يشعر المديرون بأن هناك صعوبات في تحقيق الربح المستهدف للبنك.

يعد معيار CAMELS من معايير الانذار المبكر الذي يساعد على تحديد نقاط الضعف والقوه للبنوك التجارية بشكل عام، حيث يسمح للبنوك المركزية التدخل عند وجود اي عوائق ومخاطر قد تواجه عمل البنوك وبالتالي تصحيح اعمالها، ويعتمد معيار CAMELS على العناصر السته الرئيسية المستخدمة لتقييم أداء البنوك التجارية وهي (كفاية راس المال Capital adequacy، جوده الاصول Asset Quality، الإدارة Management، والايرادات Earning، السيولة Liquidity، واخيرا الحساسية Sensitivity).

مشكلة الدراسة :

يواجه البنك كثيراً من المعيقات والصعاب والانحرافات عن الأهداف المحددة مسبقاً من قبل مجالس الإدارة وخاصة ما يتعلق منها (رأس المال، جودة الأصول، الإدارة، الإيرادات، السيولة الحساسية للمخاطر)، ويعتبر الأداء المالي أداة للحكم الموضوعي على كفاءة البنك وعلى مستوى أنشطته ومدى تحقيق الأهداف بفعالية من أرقام وجوانب مادية قابلة للقياس الدقيق، ويعتبر قياس وتقييم الأداء أحد الموضوعات الهامة التي توليها الصناعة المصرفية اهتمامًا كبيرًا وتستثمر فيها قدرًا غير يسير من الموارد، ولعل من أهم الأساليب المستخدمة في الصناعة المصرفية عالمياً والتي تساهم في تقييم الأداء للبنوك هو ما يعرف بمعيار (CAMELS).

ان تطبيق معيار حديث كمعيار CAMELS في تقييم اداء البنوك التجارية الاردنية الذي يعد من المعايير الشاملة لمتطلبات التقييم في البنوك، حيث انه يمكننا من معرفة وتحديد كفاية واداء راس المال وتحديد سلامة عمليات استخدام امواله، وتقييم سيولة البنوك وتحديد قدرتها على الوفاء بالالتزامات، وتقيم ادارة البنوك، وقياس مدى درجة الحساسية لمؤشرات المخاطر السوقية، ومتابعة نشاطها، يمكن صياغة

مشكلة الدراسة من خلال السؤال الآتي: ما مدى أثر عناصر نموذج تقييم أداء البنوك CAMELS في المخاطر الائتمانية التي تواجهها البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية؟

أهداف الدراسة :

هدفت الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

1- توفير معلومات مهمة للإدارة يمكن الاستفادة منها في التغلب على نقاط الضعف التي تعاني منها البنوك التجارية للتوصل الى نظام مصرفي سليم وفعال في تطور الاقتصاد الوطني.

2- التعرف على امكانية تقييم أداء البنوك التجارية العاملة في الاردن باستخدام معيار CAMELS خلال فترة الدراسة.

3- التعرف على امكانية تحقيق الاستخدام الامثل للموارد للوصول الى اقل مخاطرة باقل تكلفه لتحقيق العوائد المطلوبة .

أهمية الدراسة :

يأمل الباحث أن تشكل هذه الدراسة إضافة جديدة لإثراء المعرفة حول مستوى تقييم أداء البنوك التجارية الأردنية باستخدام المعيار CAMELS خلال الفترة (2005-2015)، مما يساعد متخذي القرارات في البنوك بتوفير معلومات حول امكانية الاستخدام الامثل للموارد للوصول الى اقل مخاطرة باقل تكلفه لتحقيق العوائد المطلوبة .

وعليه تكمن أهمية هذه الدراسة في تحقيق جملة من الأهداف وذلك من خلال ما تقدمه نتائج الدراسة الحالية من تصور واضح للمسؤولين في البنوك أهمية وجود معيار كمعيار CAMELS لتقييم اداء البنوك

التجارية العاملة في الاردن للتحوط من المخاطر المتوقعة عليها، وبالتالي تحليل المشكلات التي وقعت بها البنوك لمعالجتها في المستقبل للتقليل من الازمات المفاجأة التي قد تواجها، بالإضافة الى التركيز على قراءة المؤشرات لمعيار CAMELS لتقيم البنوك التجارية العاملة في الأردن.

فرضيات الدراسة:

الفرضية الرئيسية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha.\leq 0.05$) لعناصر نموذج (CAMELS) في عنصر المخاطر الائتمانية التي تواجهها البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية .

وينبثق من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الآتية:

الفرضية الأولى: لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha.\leq 0.05$) لكفاية رأس المال على مخاطر الائتمان في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية .

الفرضية الثانية: لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha.\leq 0.05$) لسيولة البنك على مخاطر الائتمان في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية.

الفرضية الثالثة: لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha.\leq 0.05$) للإيرادات على مخاطر الائتمان في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية.

الفرضية الرابعة: لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha.\leq 0.05$) لحساسية المخاطر على مخاطر الائتمان في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية.

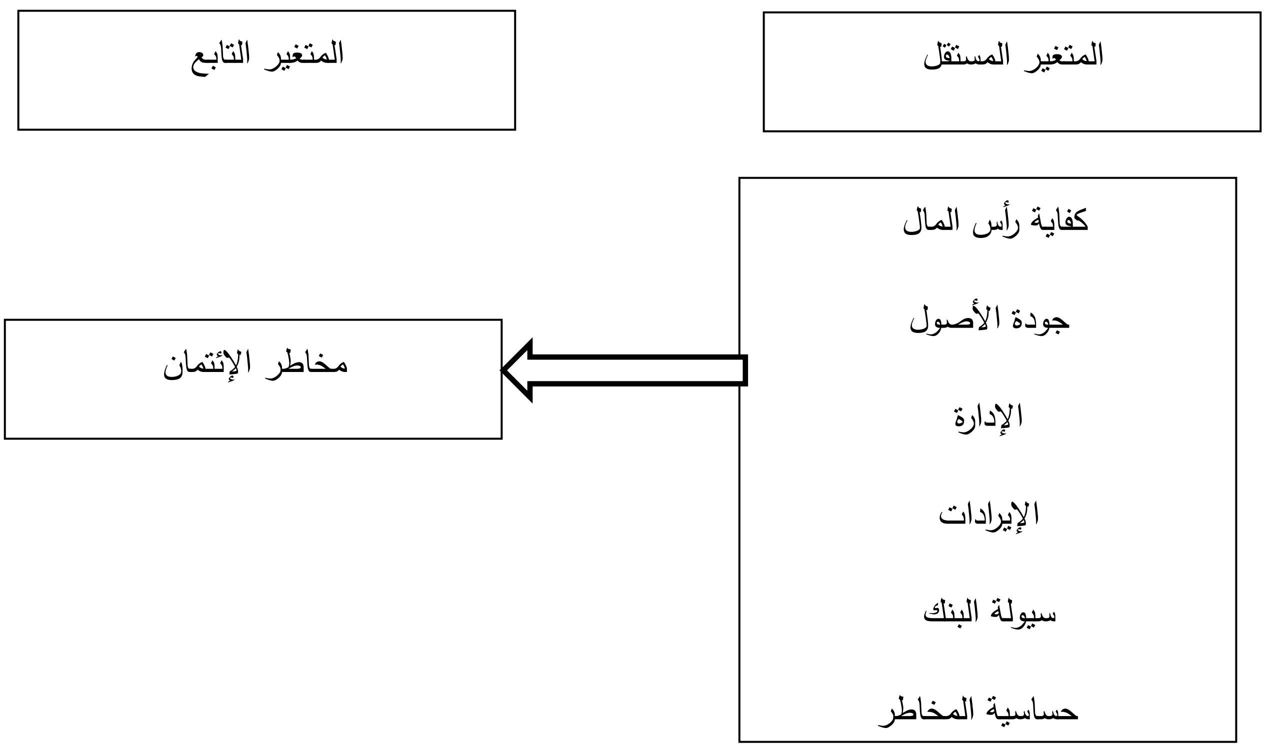
الفرضية الخامسة: لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha.\leq 0.05$) للإدارة على مخاطر الائتمان في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من البنوك التجارية الاردنية والاسلامية العاملة في الاردن والبالغ عددها (16) بنكاً، خلال الفترة (2005–2015)، بينما تكونت عينة الدراسة من البنوك التجارية الأردنية والبالغ عددها (13) بنكاً.

نموذج الدراسة

يمثل الشكل رقم (1) العلاقة بين متغيرات الدراسة المستقلة والمتغير التابع



الشكل (1) نموذج الدراسة

مصادر جمع البيانات:

اعتمد الباحث على مصدرين رئيسين لجمع المعلومات والبيانات اللازمة للدراسة؛ والتي تمثلت في:

أولاً: المصادر الثانوية: تمثلت هذه المصادر في مجموعة من الكتب والدوريات ذات العلاقة بموضوع البحث، إضافة إلى المعلومات المتوفرة حول الموضوع، والموجودة على المواقع المعتمدة على الإنترنت.

ثانياً: المصادر الأولية: تم الاعتماد على القوائم المالية في جمع البيانات التي خضعت للتحليل الإحصائي فتتلخص البيانات المتعلقة بالقوائم المالية من خلال التقارير السنوية المنشورة على الموقع الإلكتروني لبورصة عمان www.exchage.jo للبنوك التجارية الاردنية المدرجة فيها.

متغيرات الدراسة:

أولاً: المتغير المستقل: رأس المال، جودة الأصول، الادارة، الربحية، السيولة، المخاطر.

ثانياً: المتغير التابع: مخاطر الإئتمان.

التعريفات الإجرائية :

تقييم الاداء:

هو جميع الدراسات التي تساعد في تحديد العلاقة بين الموارد المتاحة وكفاءة استخدامها اي التأكد من كفاية استخدام الموارد المتاحة لتحقيق الاهداف المخططة، بالاعتماد على العديد من المعايير والمقاييس، وان عملية تقيم الاداء عبارة عن جزء من الرقابة لقيامها بقياس النتائج باستخدام مجموعه من المعايير (Akhisar, 2016, p58-50).

CAMELS :

هو عباره عن معيار امريكي لقياس اداء البنوك والمؤسسات الصناعية، حيث يعرف هذا المعيار بانه مجموعه من المؤشرات التي تقود المؤسسات الى تحليل الوضع المالي لها ومعرفه درجة التصنيف، حيث ينكون هذا المعيار من 6 احرف كل حرف يدل على معيار معين لمعيار CAMELS وهي كفاية راس المال Capital adequacy، جوده الاصول Asset Quality، الإدارة Management، والايرادات Earning، السيولة Liquidity، والحساسية Sensitivity (بوخلخال، 2012).

أشار (Malihe, 2015) إلى المعادلات كالآتي:

ويعبر عن كفاية راس المال عن طريق المعادلة التالية :

$$Capital\ Adequacy = \frac{Capital}{Risk\ Weighted\ Assets}$$

اي انه نسبة راس المال الى متوسط الاصول المرجحة بأوزان المخاطر .

ويعبر عن معادلة جودة الاصول عن طريق المعادلة التالية :

$$Asset\ Quality = \frac{Loan\ loss\ provision}{Total\ loans}$$

اي انه القروض المتعثرة الى اجمالي القروض.

ويتم قياس الادارة عن طريق المعادلة التالية :

$$Management\ quality = \frac{Net\ Income}{Total\ loans}$$

وتقاس الايرادات او الربحية بمعادلة التالية:

$$Earning\ ability = \frac{Net\ income}{Total\ assets}$$

اي ان الايرادات تساوي صافي الدخل الى مجموع الاصول.

وتقاس السيولة بالمعادلة التالية :

$$Liquidity\ position = \frac{Deposits}{Total\ assets}$$

اي نسبة الايداعات الى مجموع اصول للبنوك التجارية

وتقاس الحساسية بالمعادلة التالية :

$$GAP = RSAs - RSLs$$

$$GAP = RSAs / RSLs$$

حيث ان *GAP* : هذه النسبة الفجوة بين الموجودات والالتزامات الحساسة للفائدة .

الفصل الثاني

الاطار النظري

يستعرض هذا الفصل مفهوم اداء التقييم ومفهوم البنوك التجارية الاردنية ونشاتها وتطورها والاساليب المتبعة في تقييم اداء البنوك و الاسلوب المستخدم في تقييم الاداء لهذه الدراسة وهو نموذج CAMELS حيث يتم التحدث عن عناصر هذا النموذج :

مفهوم تقييم الاداء :

إن تقييم الاداء هو عبارة عن العمليات والدراسات التي تهدف الى تحديد العلاقة بين الموارد المتاحة وكفاءة استخدامها في المنظمات خلال فترات زمنية مختلفة طويلة الامد استنادا على نماذج ومعايير للعينة (بن عمارة، 2009،ص105).

ويمكن تعريفه أيضاً بأنه "التأكد من كفاية استخدام الموارد المتاحة أفضل استخدام لتحقيق اهداف المنظمة من خلال دراسة مدى جودة الاداء ، واتخاذ القرارات الصحيحة لإعادة توجيه مسارات الأعمال في المنظمة والتي تتناسب مع الاهداف المرجوة منها "(المغرب ، 2009،ص50) .

إن عملية تقييم الاداء تمثل العمليات الحيوية لجميع المنظمات المالية سواء الشركات أو المؤسسات أو البنوك ،حيث انها توضح وتحدد الاهداف التي يجب تحقيقها للمنظمات المالية ،وبالتالي فان عملية تقييم الاداء تعد جزءاً من عمليات اتخاذ القرار وجزءً من الرقابة اذ انها تحدد مؤشرات الكفاءة والفعالية للمنظمات ،وبالتالي المساعدة في عمليات التخطيط واتخاذ القرار، (تميسة، 2014، ص 4-5).

وتهدف عمليات تقييم اداء البنوك التجارية الى التأكد من الاداء الحقيقي للبنوك التجارية والكشف عن المشاكل المتعلقة بالإدارة او التنظيم واظهار العيوب المتعلقة بذلك وتحديد صلاحية أنظمة شؤون العاملين لتحديد مدى سلامة وفعالية الاختيار والتعيين للعاملين وأيضا تحديد مسؤولية وسلامة المراكز والاقسام في

البنوك لتحديد نقاط القوة والضعف للوصول الى اعلى مستوى من الكفاءة والفاعلية للبنوك، وبالتالي فان تقييم الاداء يقدم تقارير ومعلومات تساعد البنوك على تطوير المتطلبات الادارية والاقتصادية والمالية لها، والحصول على أعلى العوائد التي يسعى اليها البنك.(ابو حطب، 2009، ص 45)

إن عملية تقييم الاداء تعد من اهم الركائز لعمليات الرقابة اذ تساعد على كشف المشكلات وحلها ورفع مستوى البنوك وتحقيق الاهداف التي وضعتها البنوك ومعرفة مدى سلامة السياسات والاستراتيجيات للبنوك .

اهداف تقييم الاداء :

ان عملية تقييم الاداء تهدف الى (الكرخي، 2007، ص22):

1- الوصول الى مستوى انجاز الوحدة الاقتصادية ومقارنتها بالأهداف الموضوعة من قبل المنظمات في خططها .
2- كشف الخلل ومستويات الضعف في المنظمات واجراء العمليات والتحليل الشامل وبيان اسباب مواضع الضعف ووضع الاساليب والحلول اللازمة للوصل للاتجاه الصحيح وعدم الوقوع في الاخطاء مستقبلا .
3- تحديد مسؤولية كل قسم في المنظمات وبيان مواطن الخلل والضعف في نشاطاتها، من خلال قياس الانتاجية وتحديد انجازاتها السلبية او الايجابية، الامر الذي يؤدي الى زيادة المنافسة بين الاقسام وبالتالي رفع مستوى المنظمة.
4- بيان مدى كفاءة استخدام الموارد المتوفرة بطريقة سليمة لتحقيق اكبر العوائد باقل التكاليف وبأفضل نوعية .

اهمية تقييم الاداء:

تعتبر عملية تقييم الاداء بالنسبة للبنوك التجارية ذات اهمية كبيره لما فيها من(بن سفاع، 2008،ص 201):

1- ان عملية تقييم الاداء توفر تقييم للمعلومات المهمة لجميع مستويات الادارة في المنظمة.

2- تسهم في اظهار عمليات تطور الاقتصادي والاجتماعي .

3- تساهم في وجود منافسة بين الاقسام الادارية داخل المنظمة وبين المنظمات المختلفة.

4- الكشف عن الكفاءة ووضعها في مواقع ذات الانتاجية العالية.

5- المساهمة في التقليل من عمليات الانفاق بمراقبة كيفية استخدام الموارد لدى المنظمة.

6- الكشف عن الاخطاء ومعرفة الاسباب المؤدية لهذه الاخطاء ومعالجتها لمنع تكرارها.

7- المساهمة في تحقيق سلامة المركز المالي للمنظمات والتأكد من عمليات توزيع الاموال المتوفرة للاستثمار ومدى الكفاءة في عملية استغلال الاموال.

8- تحقيق الرقابة المالية والاهداف الموضوعة من قبل المنظمة ومقارنة نتائجها.

البنوك التجارية :

نشأت وتطور القطاع المصرفي في الاردن :

لقد كانت بداية العمل المصرفي الحديث في الاردن عندما أفتتح فرع للبنك العثماني في عام 1925.

ثم تلاه افتتاح فرع للبنك العربي في عمان حيث تأسس الفرع الرئيسي للبنك العربي في فلسطين عام 1930 لينتقل بعد ذلك عام 1949 الى عمان نتيجة للأحداث السياسية في فلسطين، حيث انه قبل العام 1964 كانت السلطة النقدية في الاردن هي مجلس النقد الاردني الى ان جاء بالمركزي في عام 1964 وباشر

بأعماله حيث يعتبر البنك المركزي الان هو السلطة النقدية في المملكة، ويتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة ماليا وإداريا وهو المسؤول عن السياسة النقدية في الاردن.

بدأ القطاع المصرفي في الاردن بالانتشار في أواخر الستينيات حيث وصل عدد البنوك الى 8 بنوك و13 فرعا ولم يتقيد عدد المصارف حتى اواخر السبعينيات فقد ازداد عدد البنوك ليصل الى عشر بنوك الأمر الذي أدى الى زيادة النشاط الاقتصادي في المنطقة، أما في اواخر الثمانينات فقد ازدهر القطاع المصرفي ليصل عدد البنوك التجارية الى 13 بنكا و123 فرعا اما في فترة التسعينيات وصل عدد البنوك الى 16 بنكا (الرقيبات ،2014، ص 36).

لقد استمر ازدهار العمل المصرفي في الاردن الى أن وصل عدد البنوك في الاردن مع نهاية عام 2015 الى خمسه وعشرون بنكا بواقع 16 بنكا اردنيا 3 منها بنوك اسلامية و13 بنكا تجاريا وتسعه بنوك اجنبية منها واحد اسلامي لتصل عدد الفروع لهذه البنوك 786 فرعا و 83 مكتبا، ويبين الجدول (1) تطور عدد البنوك التجارية خلال الفترة 2007 – 2015 (التقرير السنوي السابع والثلاثون جمعية البنوك في الاردن،2015).

الجدول (1): تطور عدد البنوك التجارية خلال الفترة 2007 – 2015

السنة	عدد البنوك الوطنية		عدد البنوك الأجنبية		المجموع	عدد الفروع
	بنوك تجارية	بنوك إسلامية	بنوك تجارية	بنوك إسلامية		
2007	13	2	8	0	23	559
2008	13	2	8	0	23	593
2009	13	2	8	0	23	619
2010	13	3	9	0	25	666
2011	13	3	9	1	26	702
2012	13	3	9	1	26	722
2013	13	3	9	1	26	742
2014	13	3	8	1	25	770
2015	13	3	8	1	25	786

تعريف البنوك التجارية :

تعرف البنوك التجارية على انها هي البنوك التي يسمح لها بممارسة الاعمال المصرفية والتي تتضمن تقديم الخدمات المصرفية، ومن اهمها قبول الودائع بأنواعها واعطاء القروض، حيث ان كلمة بنك هي كلمة ايطالية مشتقة من كلمة Banco وتعني المنضدة الخشبية التي كان الصرافون يجلسون عليها قديما

ويطلق على البنوك التجارية على انها بنوك الودائع حيث كل معاملاتها تتعلق بالائتمان وان البنوك التجارية تتميز بقبول الودائع تحت الطلب والحسابات الجارية، وهذه العمليات من قبول الودائع ومنح القروض تؤدي الى عملية خلق النقود.

ويمكن تعريف البنوك التجارية على انها "المؤسسات التي يسمح لها بممارسة الاعمال المصرفية وفق احكام القانون، بما في ذلك فرع البنك الاجنبي المرخص له بالعمل في المملكة وهي عباره عن المؤسسات التي تقوم بهمة معتادة بقبول الودائع تحت الطلب او لأجل، ومزاولة عمليات التمويل"(الرقيبات 2014).

وتسعى البنوك التجارية الى تقديم خدماتها لجميع شرائح المجتمع حيث ان البنوك التجارية تقدم القروض للأفراد والمؤسسات والحكومات سواءً كانت القروض قصيرة او متوسطة او طويلة الاجل، حيث تقدم قروض متنوعة وعديدة للاستثمار اموالهم ايضا، وبذلك فان البنوك توصف على انها الوسيط المالي بين المودعين بقبولها للودائع وبين المقرضين بإعطائهم القروض (الدليمي، 1992، ص 11).

ان الهدف الرئيسي للبنوك التجارية تنحصر في ثلاثة اهداف رئيسية وهي (الجنابي، 2015، ص315) :

1- الربحية :

حيث ان الهدف من الربحية هو تعظيم العائد على حقوق الملكية حيث تتجه الادارة دائما لتحقيق الارباح عن طريق الزيادة في قبول الودائع واعطاء القروض والاستفادة من فرق الفائدة المتحقق من هذه العملية.

2- السيولة :

وتعرف السيولة على انها قدرة البنك على مواجهة سحوبات المودعين والقدرة على اعطاء القروض اي بمعنى اخر قدرة البنوك التجارية على الوفاء بالتزاماته المفروضة عليه .

3- الأمان :

ان المقصود بالأمان هو ان البنك يجب ان يوفر الامان للمودعين وذلك عن طريق عدم تعريضه لخسائر القروض وخسائر الرأسمالية، اي بمعنى اخر عدم تعريضه للمخاطر بشكل عام، لذلك يجب على البنك توفير الحماية والامان من خلال التوسع بالمشاريع ورأس المال.

أهمية البنوك التجارية :

تعد البنوك التجارية من اهم المنظمات التي تساهم في رفع عمليات التنمية الاقتصادية وبالتالي يمكن ان تتلخص أهمية البنوك بما يلي (الرقيبات، 2014، ص111) :

1- ان البنوك التجارية تعد مصدر مهم لتمويل القطاعات الاقتصادية .

2- ان البنوك التجارية تساهم في زيادة الرفاهية الاجتماعية .

3- ان البنوك التجارية تعد من اهم المصادر التي تقدم الخدمات المالية .

4- ان البنوك التجارية تعد وسيط بين العملاء لتسهيل تجارتهم الخارجية .

5- ان البنوك التجارية وصلت الى مستوى عالي من التخصص حيث اصبحت تقدم الاستشارات المالية والفنية وادارة اموال العملاء عن طريق اقسام متخصصة .

6- ان البنوك التجارية تلعب دورا مهما بنقل وتوظيف الاموال والاستمرارية في حركتها وعدم تعطيلها.

أساليب ونماذج تقييم الاداء في البنوك التجارية :

لقد تطورت الاساليب المتبعة في تقييم اداء البنوك التجارية تطورا لافتا حيث يعد تقييم الاداء من الامور الاساسية للبنوك التجارية، حيث يساهم تقييم الاداء في اتخاذ القرارات المناسبة من قبل ادارة البنك ، في هذا الجزء نتعرف على اهم الاساليب والنماذج المتبعة في تقييم الاداء في البنوك التجارية ومن اهمها :

اولا: نموذج بطاقة الاداء المتوازن :

هو نموذج وضع من قبل كابلان روبرت وديفيد نورفن في عام 1990 حيث قام كابلان وديفيد بدراسة اجريت على الشركات لتقييم وقياس الاداء لها حيث يمكن تعريفها بانها "نظام اداري يهدف الى مساعدة الشركة على ترجمة رؤيتها ورسالتها واستراتيجيتها الى مجموعة من الاهداف كما تعتبر اداة فعالة لمتابعة

الاداء في مقابل الاهداف المنجزة ،كما يساعد على تطبيق الخطط وضبط ومراقبة النمو المؤسسي بطريقة سهلة تجمع فيها كافة الاهداف والاستراتيجيات.

في حين عرفها (أبو شرخ،2012، ص33) على انها نظام لتقييم الاداء يتركز على استراتيجية الشركات للوصول الى اهداف ومقاييس ومعايير لتحسن من ادائها والمساعدة على اتخاذ القرارات المناسبة.

وتكمن اهمية ابعاد بطاقة الاداء المتوازن بالبعد المالي حيث يشمل هذا البعد صافي الارباح التشغيلية ومعدل العائد على راس المال المستثمر والتدفق المالي .

ثانياً: نموذج العائد على حقوق الملكية :

أدت التطورات الاقتصادية المستمرة الى تطور قطاع البنوك وهذا الامر أدى الى وجود العديد من المخاطر التي تواجه البنوك للحصول على العوائد مما ادى الى التوسع في التحليل والكشف عن هذه المخاطر ،حيث تم الاعتماد على مؤشرات مقياس العائد لتحديد وتقييم وقياس اداء البنوك التجارية وبالتالي فان الاداء يرتبط بعلاقة متبادلة بين العائد والمخاطرة.

ثالثاً: نموذج مقياس المخاطر :

يمكن تقييم اداء البنوك بمقياس المخاطر حيث تختلف ربحية البنك باختلاف المخاطر وذلك لارتباط مقاييس العائد بمقاييس المخاطر بصورة طردية لان البنوك تتحمل العديد من المخاطر مقابل تحقيق العوائد المطلوبة ومن أهم هذه المخاطر :

1- مخاطر السيولة :

حيث أن مخاطر السيولة تنشأ من عدم مقدرة البنك على تسديد التزاماته من الودائع وعدم المقدرة على اعطاء القروض نتيجة لعدم وجود النقد الكافي لهذه العمليات الامر الذي سيؤثر على ربحية هذا البنك بالتالي على اداءه.

2- المخاطر الائتمانية :

تكمن مخاطر الائتمان باحتمال عدم تسديد العميل للائتمان حيث ان الوظيفة الاساسية للبنوك هي منح القروض الائتمانية وعند توقف العميل عن تسديد قرضه يتعرض البنك للمخاطر الائتمانية . حيث تقاس مخاطر الائتمان من خلال خسائر القروض الى اجمالي القروض (أبو كمال، 2007).

3- مخاطر سعر الفائدة :

حيث ان مخاطر سعر الفائدة تشير الى مدى التقيد في اسعار الفائدة الموجودة في السوق وبالتالي فان البنوك تتأثر بهامش الفائدة الذي يؤثر على الفوائد التي يتحملها البنك والفوائد التي تأتي للبنك أي بمعنى اخر التدفقات النقدية الداخلة والخارجة للبنك (عبدالعال، 2003، ص 92).

4- مخاطر رأس المال :

تنتج مخاطر رأس المال حيث تنخفض القيمة السوقية للأصول مقابل القيمة السوقية للخصوم أي بمعنى اخر عدم مقدرة البنك على الوفاء بالتزاماته ، وأن زيادة المخاطر التي يتحملها البنك تعني الزيادة في رأس المال المطلوب.

رابعاً: نموذج تقييم الاداء Camels:

يعد نموذج تقييم الاداء Camels من احد النماذج المهمة بل من النماذج الرئيسية التي تستخدم في عصرنا الحالي لتقييم اداء البنوك التجارية، بدا استخدام هذا النموذج في بداية 1980م من قبل البنك الفدرالي الامريكي، حيث ان الولايات المتحدة الامريكية تعد من اوائل الدول التي استخدمت هذا النموذج، ذلك لكثرة الازمات المالية التي تتعرض لها الولايات المتحدة الامريكية منذ 1929م، اثبت استخدام النموذج Camels مصداقيته وفاعليته للكشف عن اخطاء التي تتعرض لها البنوك التجارية مقارنة مع غيره من النماذج الاخرى او الطرق الاحصائية المتبعة، واثبت النموذج قدرته على تقييم مخاطر البنوك وتحديد البنوك ذات المخاطر الاقل والاداء الافضل(تميسة، 2014 ، ص 4-5).

ويعرف نموذج تقييم الاداء Camels على انه مقياس واسع لتعرف على الوضع المالي لأي بنك ومعرفة تصنيفاته، ويعتبر نموذج Camels من اهم وسائل الرقابة المباشرة على البنك التجارية.(العميد، 2010، ص 60-64).

نموذج تقييم الاداء Camels :

بعد قيام الولايات المتحدة الامريكية بتطبيق نموذج تقييم أداء البنوك Camels عام 1980 بعد الازمات المتتالية التي تعرض لها بدأ تطبيق هذا النموذج في جميع انحاء العالم لينتشر بشكل سريع لما له من أثر جيد ومصداقية عالية للوصول الى بنك نموذجي ومثالي .

تعريف معيار Camels:

تم التعرض في هذا الجزء على اهم التعاريف لنموذج تقييم الاداء camels:

حيث يعرف نموذج تقييم الاداء camels على انه "اداة للرقابة المصرفية المكتبية ويعتمد على تحليل رواج الريع السنوية المرسلة من المصارف للبنك المركزي ومن ثم عمل تقييم وتصنيف ريع سنوي لها استنادا على عناصره وهي كفاية راس المال، جودة المنتوجات، الربحية والسيولة"(زيتوني،2009، ص9).

ويعتبر نظام camel احد الاساليب والنماذج المستخدمة في تقييم اداء البنوك التجارية حيث يتم تحديد مدى قدرة البنوك في التعامل والتعايش المتغيرات او المستجدات التي لها علاقة بنشاطها وايضا التعرف على نقاط القوة والضعف التي تؤثر على الاداء(Gilbert,2000, p25).

ويتميز استخدام نموذج تقييم الاداء camels بما يلي (حماد، 2001، ص103) :

1- يعطى نموذج camels تصنيف للبنوك وفق معيار محدد.
2- وجود نموذج camels يوحد من اسلوب كتابة التقارير.
3- العمل على تقليل وقت التقييم بالتركيز على البنود الاساسية للمعيار المكونة من ست بنود وعدم التوسع في بنود غير مهمة.
4- الاعتماد على التقييم الرقمي بشكل اكبر من الاعتماد على الاسلوب الانشائي عند كتابة التقارير الامر الذي يزيد من مصداقية هذه التقارير.
5- يتيح نموذج تقييم الاداء camels عمل تصنيف دقيق وشامل للبنوك التجارية ككل وفق منهج موحد وتحليل النتائج لكل بنك على حدى وكل مجموعة على حدى وكل عنصر من عناصر الاداء الستة للبنوك التجارية.
6- الوصول الى نتائج دقيقة وسليمة للبنوك التجارية.

مكونات نظام تقييم الاداء CAMELS :

يتكون نظام تقييم الاداء CAMELS للبنوك التجارية من ستة عناصر رئيسية التي تعطي العديد من للمؤشرات والنسب التي تعطي من خلالها تقييم اداء البنوك التجارية كلمنها على حدا، سيقوم الباحث في هذا الجزء من الفصل بدراسة عناصر هذا النظام واهم المؤشرات والنسب التي يعتمد عليها كل عنصر من عناصر هذا النظام، حيث ان هذا النظام يتكون من العناصر التالية :

1- كفاية راس المال Capital adequacy والذي يرمز له بالرمز C.

2- جوده الاصول Asset Quality والذي يرمز لها بالرمز A .

3- الإدارة Management والذي يرمز له بالرمز M.

4- الايرادات Earning والذي يرمز لها بالرمز E.

5- السيولة Liquidity والذي يرمز لها بالرمز L.

6- الحساسية Sensitivity والذي يرمز لها بالرمز S.

أولا : كفاية راس المال Capital adequacy:

تعد أهمية راس المال للبنوك التجارية من اهم المؤشرات التي تنذر البنوك على القدرة على مواجهة المخاطر المحيطة بها وعلى قدرة البنك على مواجهة الصدمات المالية ورد الودائع للمودعين.

ويعرف كفاية راس المال على انه " العلاقة بين مصادر راس مال المصرف والمخاطر المحيطة به بموجودات المصرف"، ويعرف على انه اداة تستخدم للتعرف على ملائمة البنك وقدرت على تحمل الاعسار، اذ انه يوجد علاقة عكسية بين اعسار البنوك ودرجة الملاءة حيث انه كلما انخفض الاعسار ارتفعت بذلك درجة الملائة المالية، والعكس(عبد الفتاح، 2014، ص 11).

ويعبر عن كفاية راس المال عن طريق المعادلة التالية :

$$Capital\ Adequacy = \frac{Capital}{Risk\ Weighted\ Assets}$$

اي انه نسبة راس المال الى متوسط الاصول المرجحة بأوزان المخاطر .

لقد اكتسب كفاية راس المال الاهمية عالية في الفترة عند تقييم اداء البنوك التجارية وذلك للأسباب التالية:

1- ان مؤشر كفاية راس المال تعطي مؤشرات للسلطات الرقابية للتحقق من الوضع المالي للبنوك التجارية.

2- ان مؤشر كفاية راس المال يعطي مقياسا مهم للمخاطر المحتملة التي قد يتعرض لها البنوك التجارية، وبالتالي مقدرة اصحاب القرار على اتخاذ الاجراءات اللازمة والمبكرة لحل الازمات، بحيث يتم رفع رأس المال كإجراء اولي.

3- تعطي نتائج تقييم كفاءة راس المال الحاجة لإعادة النظر في اسس الضوابط الاحترازية المطبقة، واعادة النظر في الرقابة الداخلية المختصة بهيكل الادارة.

اسس تصنيف كفاءة راس المال وفق نموذج تقييم الاداء CAMELS (Bank rating system, 1996):

1- البنك الذي يصنف راس ماله 1 يتصف بقوة الاداء للأرباح والنمو في الاصول وخبرة الادارة الجيدة في متابعة الامور المالية وتحليل المخاطر التي تتناسب وراس المال واخيرا انخفاض حجم الاصول المتعثرة .

2- البنك الذي يصنف راس ماله 2 يتصف بنقس صفات البنك الذي راس المال يصنف على انه 1 ولكن يوجد ضعف في عامل او اكثر من عامل من العوامل السابقة، ويمكن تصحيح نقاط الضعف من خلال برامج تصحيح بدون اشراف تنظيمي كثيف.

3- البنك الذي يصنف راس ماله 3 يتصف بوجود نقاط ضعف رئيسية في عامل او اكثر، الامر الذي يستدعي تدخل الادارة لاتخاذ التدبير اللازم لحل مشاكل الضعف

4- البنك الذي يصنف راس ماله 4 يتصف بوجود مشاكل حادة بسبب عدم كفاية راس المال لمواجهة المخاطر اللازمة للعمليات المالية وكون البنك على مستوى عال من الخسائر حيث يتصف بوجود القروض المتعثرة التي تتعدى اكثر من نصف اجمالي راس المال.

5- البنك الذي يصنف راس ماله 5 يتصف بوجود مشاكل معسرة تحتاج الى الاشراف والرقابة الشديدة لتجنب خسائر المودعين والدائنين، حيث ان هذه الخسائر تتجاوز راس المال الاجمالي مع احتمال وجود انهيار كامل للبنك.

ثانيا: جوده الاصول Asset Quality :

تعد اهمية جودة الاصول اهمية خاصة ومميزه في نموذج تقييم الاداء CAMELS، لأنها تعد الجزء المهم في تشاط البنوك التجارية، حيث ان تحقيق الايرادات تعتمد على اصول البنوك، وان مخاطر الاعسار عادة ما تكون من نوعية الاصول وصعوبة تسييلها.

ويتم عادة النظر بتقييم جودة الاصول من جهتين وهما(بوخلخال، 2012، ص150).

1- مؤشرات متعلقة بالمؤسسات المقرضة :

حيث يتم التركيز على الائتمان القطاعي والاقتراض بالعملة الاجنبية والقروض غير العاملة وقروض المؤسسات العامة الخاسرة ومخاطر الاصول والاقتراض المرتبط ومؤشرات الرفع المالي.

2- مؤشرات المتعلقة بالمؤسسات المقترضة :

حيث يتم التركيز على جودة القروض في محفظة الاقراض بالنسبة للمؤسسة المقترضة نسبة الدين الى حقوق الملكية، ربحية قطاع الشركات، المؤشرات الاخرى لظروف الشركات غير المالية واخيرا مديونية القطاع العائلي.

ويعبر عن معادلة جودة الاصول عن طريق المعادلة التالية :

$$Asset\ Quality = \frac{Loan\ loss\ provision}{Total\ loans}$$

اي انه القروض المتعثرة الى اجمالي القروض.

اسس تصنيف جودة الاصول وفق نموذج تقييم الاداء CAMELS CAMELS (المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 2009، ص121):

البنك الذي يصنف 1 يتصف بان نسبة الاصول المتعثرة غالبا ما تكون اقل من 2-3%، وان القروض الغير مسدد في مواعيدها يتم مراقبتها وفق احكام القانون، وانه يجب التركيز على الائتمان الجيد وان تمنح القروض بالحد الادنى من المخاطر، ووجود ادارة جيده لمحفظة القروض، والاحتفاظ بالأرصدة المتخصصة لمقابلة خسائر القروض المتعثرة، واخيرا تفقد الاصول الغير ائتمانية على التهديدات بالخسائر.

1- البنك الذي يصنف 2 يتصف بنفس الصفات السابقة، ولكن يوجد بعض نقاط الضعف التي يمكن للإدارة معالجتها سريعا .

2- البنك الذي يصنف 3 يتصف بوجود نقاط ضعف تتعدى النقاط الموجودة في البند ال 2 وبالتالي يتطلب من الادارة التدخل السريع في حل المشاكل وتدارك هذه النقاط، حيث ان البنك في هذا الصنف يعاني من ارتفاع القروض المتعثرة وسوء منح الائتمان.

3- البنك الذي يصنف 4 يتصف بوجود مشاكل كبيرة بحيث ان الخسائر من القروض المتعثرة تكون عالية جدا نتيجة عدم السداد والتركيز العالي للتهديدات بحدوث خسائر في الاصول غير الائتمانية وبالتالي عجز البنك عن السداد.

4- البنك الذي يصنف 5 يتصف بوجود نسبة الاصول المتعثرة تتعدى 50 %، عدم امكانية العمليات الميسرة لعمل الاصلاحات، ووجود مراقبين من قبل البنك المركزي لحل مشاكل البنك والتحكم بها لمنع المزيد من الخسائر وحماية المودعين.

ثالثا: الإدارة Management :

يعد العنصر الثالث من عناصر نموذج تقييم اداء البنوك التجارية من اصعب العناصر تقيما ويعود ذلك الى حقيقة التقارير السنوية للبنوك التجارية الغير متضمنة البيانات المباشرة في تقييم الكفاءة وانتاجية ادارة البنوك، حيث ان هذا العنصر يتضمن خمسة مؤشرات اساسية يتم بها تقييم جودة ادارة البنك والمتمثلة بما يلي (تريعة، 2014، ص6) :

1- الحوكمة :

ان العنصر الاول من عناصر الادارة الذي يقيم عمل مجلس الادارة على اساس الخبرة والقدرة على اتخاذ القرار بشكل مستقل عن الادارة .

2- الموارد البشرية :

حيث يتم التقييم الموارد البشرية والتوصل الى انه يمكن تقديم المعلومات والتوجيهات التي على اداء ادارة البنوك من خلال معاير التوظيف وتحفيز الموظفين ومعيار تقييم الاداء.

3- عملية المراقبة والتدقيق :

حيث يتم تقييم العمليات الاساسية ومدى فاعليتها تسيير المخاطر على مستوى البنك، وذلك بتقييم اداء نظام الرقابة الداخلي .

4- نظام المعلومات :

ان اصدار التقارير السنوية بشكل دقيق وفي المواعيد المحددة يعطي مؤشرا مهما على مدى الكفاءة والفاعلية.

التخطيط الداخلي:

ان التخطيط الداخلي الذي يهتم بتطوير مخطط التنمية وان البنوك قد طورت منهجها بحث يصبح متكاملا للتوقعات قصيرة الاجل .

ويتم قياس الادارة عن طريق المعادلة التالية :

$$Management\ quality = \frac{Net\ Income}{Total\ loans}$$

اسس تصنيف جودة الادارة وفق نموذج تقييم الاداء CAMELS (المغرب، 2009، ص121):

1- البنك الذي يصنف 1 يتصف بان معدل الاداء المالي لديه قويا ويكون لدية القدرة على الاستجابة للتغيرات الاقتصادية، والالتزام بعمليات التخطيط والتنفيذ والتدقيق الداخلي والخارجي مع مراعاة الضوابط الرقابية في العمل ومراعاة القوانين والانظمة بشكل جيد وفعال مع القدرة العالية على ادارة

المخاطر، ووجود تعاون بين اعضاء مجلس الادارة والهيئة العامة والمساهمين وتعميق الاداء الاداري والتدريب الجيد، وتطبيق الادارة لتوصيات البنك المركزي.

2- البنك الذي يصنف 2 يتصف بتشابه النقاط الموجود في التصنيف 1 مع وجود بعض العيوب على بعض النقاط التي يمكن تصحيح هذه العيوب بسهولة كاملة دون اللجوء الى الرقابة التنظيمية .

3- البنك الذي يصنف 3 يتصف بوجود نقاط ضعف رئيسية في واحد او اكثر من العوامل السابقة، وذلك لإساءة الاستخدام من قبل الموظفين لبعض العوامل وتجاهل التنظيم وضعف التقييم للمخاطر وعمليات التخطيط للأعمال المصرفية، الامر الذي يتطلب وجود رقابة تنظيمية لمراقبة عمل الادارة او هيئة المساهمين لإجراء العمل المناسب.

4- البنك الذي يصنف 4 يتصف بوجود ضعف كبير في العديد من العوامل، خاصة عمليات اساءة الاستخدام من قبل الموظفين، وعدم التقيد بمتطلبات التنظيمية والادارية، الامر الذي يتطلب التدخل لإجراءات التنظيمية بشكل كبير لضمان الوصول للإجراءات التصحيحية السليمة من قبل البنك المركزي، وان عدم التقيد بهاذه الامور قد يؤدي الى الاعسار البنك التجارية .

5- البنك الي يصنف 5 يتصف بوجود ادارة غير فعالة حيث يجب ان يتم التدخل الفوري والسريع لمعالجة الضعف الشديد في الاداء المالي، الامر الذي يستوجب تدخل البنك المركزي والهيئة العامة للمساهمين واجراء تغيرات على الادارة الحالية.

رابعا: الايرادات Earning :

ان كلمة الارادات تدل على الربحية وان الربحية هي العامل الاساسي لبقاء واستمرارية البنوك التجارية بشكل خاص، والمنظمات كافة بشكل عام، حيث ان الربحية تعتبر اهم المصادر المالية لها، وان انخفاض معدلات نسب السيولة تعطي مؤشرات على وجود مشكلات في ربحية البنوك التجارية والمنظمات المالية، والعكس حيث ان ارتفاع هذه النسب يعطي للبنوك مؤشرات قوية تنعكس ايجابيا على اداء وسياسات البنوك التجارية(تميسة، 2014، ص4-5).

ان الربح هو "صافي الدخل بعد دفع التكاليف اللازمة وكلما زاد الدخل مع ثبات التكاليف او زيادتها بمعدل اقل من معدل الدخل كلما زاد الربح"(راضي، 1988، ص 108).

وتقاس الايرادات او الربحية بمعادلة التالية:

$$Earning\ ability = \frac{Net\ income}{Total\ assets}$$

اي ان الايرادات تساوي صافي الدخل الى مجموع الاصول.

اسس تصنيف جودة الايرادات وفق نموذج تقييم الاداء CAMELS CAMELS (المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 2009، ص121):

1- ان البنك الذي يصنف 1 يتصف بوجود الدخل الكافي يلبي متطلبات الاحتياطي اللازم لنمو راس المال وكذلك دفع توزيعات الارباح وسلامة الميزانية والتخطيط والرقابة على قائمتين الدخل والنفقات، وابضا عدم الاعتماد على مصادر غير تقليدية للدخل وان نسبة الربحية عادتا ما تكون اكبر من 1%.

2- ان البنك الذي يصنف 2 يتصف بوجود دخل كافي يلبي التزامات الاحتياطية، ودفع حصص الارباح وتوفير نمو لراس المال، مع زيادة الاعتماد على الدخل الاستثنائي لزيادة الارباح وتكون نسبة الربحية قريبة من 1% وبالأغلب تقع بين 0.75 – 1%.

3- ان البنك الذي يصنف 3 يتصف بوجود نقاط ضعف في البنود السابقة، الا انه قد يواجه البنك انخفاضا في الارباح اللازمة لتغطية الاحتياطيات اللازمة، حيث تبلغ نسبة الربحية هنا ما بين 0.5 – 0.75% الامر الذي يستدعي وجود رقابة تنظيمية للإدارة لاتخاذ التدابير اللازمة.

4- البنك الذي يصنف 4 يتصف بوجود مشاكل كبيرة مع وجود راس مال غير كاف للاحتياطيات ونمو راس المال، الامر الذي يتطلب ضرورة تقوية الاداء للأرباح، وبالتالي تدخل الادارة والبنك المركزي لمعالجة نقاط الضعف، وتكون نسبة الربحية هنا ما بين 0.25 – 0.5 %.

5- البنك الذي يصنف 5 يتصف على انه بنك ذو خسائر كبيرة ومتكررة، وبالتالي التدخلات الفورية، حيث يمكن ان بتسبب هذه الخسائر بالإعسار، وتكون نسبة الربحية اقل من 0.25%.

خامسا: السيولة Liquidity :

تعتبر السيولة ذات اهمية كبيرة بالنسبة للبنوك التجارية، ان كلمة السيولة تعني في المعنى المطلق النقد، الى انه القدرة على تحويل الى النقد بسرعة، وان الهدف من تحويل الى النقد هو مواجهة الالتزامات المطلوبة التي تواجهها البنوك التجارية، حيث انه يجب توفر السيولة في البنوك التجارية لتتمكن من القدرة على الاقراض وتلبية حاجات المودعين لمواجهة سحوباتهم(سعيد و بوعبدلي ،2014، ص 106).

وتقاس السيولة بالمعادلة التالية :

$$Liquidity\ position = \frac{Deposits}{Total\ assets}$$

اي نسبة الايداعات الى مجموع اصول للبنوك التجارية

اسس تصنيف السيولة وفق نموذج تقييم الاداء CAMELS CAMELS (المغرب، 2009، ص121):

1- ان البنك الذي يصنف 1 يتصف بوجود ادارة جيدة وبيئة اقتصادية جيدة مع توفر الاصول السائلة في اي وقت عندما يحتاجه البنك التجاري لتلبية الطلب على القروض والقدرة على الوفاء بالالتزامات والقدرة على تلبية حاجات المودعين اليومية، وندرة الاعتماد على عمليات الاقتراض من البنوك التجارية الاخرى لتوفير السيولة عند الحاجة لها، وايضا يجب توفر الرقابة والاشراف والتنظيم على العمليات المالية مع امتلاك الخبرة الجيدة في الادارة وحسن التعامل مع القروض .

2- البنك الذي يصنف 2 يتصف بتشابه العوامل السابقة، لاكن قد يشهد البنك ضعف في واحد من العوامل السابقة، الا انه قد يكمن معالجة هذا الضعف بوقت قليل دون وجود الرقابة التنظيمية.

3- البنك الذي يصنف 3 يتصف بوجود نقاط ضعف رئيسية في عدد من العوامل السابقة، وايضا عجز الادارة في اداءة السيولة بشكل سليم، الامر الذي يؤدي الى تكرار المشكلات المتعلقة في السيولة، وايضا يجب النظر في تدارس السريع للأمور السلبية لتجنب الوقوع بالأزمات مع وجود الرقابة التنظيمية لكي يستطيع البنك على تلبية الالتزامات اليومية .

4- البنك الذي يصنف 4 يتصف بوجود مشاكل حادة الامر الذي يتطلب رقابة تنظيمية وبشكل مستعجل، كما يجب ان يقوم البنك بالتخطيط السليم والصحيح للتعامل مع احتياجات البنك من السيولة .

5- لبنك الذي يصنف 5 يتصف بوجود مشاكل حادة تتطلب تدخل البنك المركزي، والحاجه الى تدخلات خارجية وذلك لحاجة البنك للسيولة، وذلك لمنع اعسار البنك وانهياره عند عدم القدرة على الوفاء بالالتزامات.

سادساً: الحساسية Sensitivity :

يعد مفهوم الحساسية مفهوما واسعا، والمقصود بالحساسية اي درجة حساسية لمؤشرات مخاطر السوق، ويعتبر حساسية السوق من المعايير الحديثة مقارنة مع باقي عناصر نموذج تقييم الاداء CAMELS، وذلك لمواكبة التطورات التي يشهدها الاقتصاديات العالمية، ومواجهة الازمات التي يمر بها البنوك التجارية، وان حساسية السوق قد تتأثر بأسعار الفائدة، والتغير بأسعار الصرف ومخاطر التسعير().

وتقاس الحساسية بالمعادلة التالية :

$$GAP = RSAs - RSLs$$

$$GAP = RSAs \mid RSLs$$

حيث ان *GAP :* هذه النسبة الفجوة بين الموجودات والالتزامات الحساسة للفائدة .

اسس تصنيف الحساسية وفق نموذج تقييم الاداء CAMELS CAMELS(المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 2009، ص121):

البنك الذي يصنف 1 يتصف بالقدرة على التحكم في مخاطر السوق بشكل كامل، وان يكون البنك قادر على مواجهة التقلبات لأسعار الفائدة، وان مستوى الارباح وملائمة راس المال الجيد قادران على مواجهة مخاطر السوق.

1- البنك الذي يصنف 2 يتصف بتشابه العوامل السابقة مع وجود ضعف في احد العوامل المذكورة، مع المقدرة على حلها.

2- البنك الذي يصنف 3 يتصف بوجود مخاطر سوق منخفضه مع الحاجة الى تحسين القدرة على التحكم بهذه المخاطر، وان ارباح البنك تكون غير قادرة على مواجهة التغيرات اسعار الفائدة، وايضا وجود ضعف في الإدارة وضعف في مستوى الارباح وملائمة راس المال بحيث يكون غير قادرين لواجهة مخاطر السوق، وبالتالي الحاجة الى الرقابة تنظيمية لضمان عمل الإدارة لعمل الاصلاحات المناسبة.

3- البنك الذي يصنف 4 يتصف بوجود ضعف عام في العديد من العوامل الامر الذي يستدعي اجراء اصلاحات من قبل البنك المركزي .

4- البنك الذي يصنف 5 يتصف بوجود ضعف حاد بالعوامل السابقة، وان العوامل السابقة غير فعالة وتتطلب رقابة واصلاحات كبيرة، وبدون هذه الاجراءات قد تؤدي الى افلاس البنك.

الدراسات السابقة

لقد قام العديد من الباحثين بدراسة موضوع تقييم أداء البنوك التجارية بشكل عام باستخدام معيار CAMELS، وفي هذا الفصل تم مراجعة أهم الدراسات السابقة والادبيات المرتبطة بهذا الموضوع لما له من اهمية كبيره في التعرف على نقاط القوة والضعف للبنوك التجارية، بحيث تمت مناقشة اهداف واهميه هذه الدراسات وأهم النتائج والتحليلات التي توصلت اليها هذه الدراسات، وأهم هذه الدراسات هي:

دراسة شاهين (2005)، " أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الامريكي(CAMELS) لدعم فاعلية نظام المصرفي الامريكي لدعم فاعلية التفتيش على البنوك التجارية، حالة دراسية على بنك فلسطين المحدود".

هدفت هذه الدراسة على التعرف على أثر تطبيق معيار(CAMELS) على بنك فلسطين وكيفية استخدام النموذج لدعم فاعلية النظام على البنك، وهدفت الدراسة ايضا الى بناء وتطوير العمليات الرقابية والتفتيش على القطاع المصرفي لزيادة الفعالية والكفاءة لعملية الرقابة على الجهاز المصرفي في فلسطين.

لقد اظهرت الدراسة العديد من النتائج حيث اظهرت اهمية تطبيق انظمة داعمة للرقابة المصرفية التي تقوم السلطات النقدية بما يؤكد صحة فرضية البحث، حيث اظهرت الدراسة الجوانب الايجابية لنظام CAMELS ودوره في عملية الرقابة على اداء البنوك، ودوره في الكشف عن مظاهر الضعف والقصور، وان اهمية تطبيق نظام CAMELS يسلط الضوء على نقاط الضعف والقوة لعمل أنظمة القطاع المصرفي الامر الذي يؤدي الى تحقيق اهداف القطاع المصرفي وبالتالي زياده كفاءة العمل المصرفي وفعاليته .

دراسة الرضا (2005) " دور مصرف سورية المركزي في الرقابة على المصارف الأخرى وآلية تفعيلها".

هدفت هذه الدراسة الى البحث بأهمية دور مصرف سورية المركزي في الرقابة على المصارف الاخرى في القطاع المصرفي السوري والية تطبيق وتفعيل الرقابة المصرفية عليها حيث تتمثل مشكلة الدراسة في بحث السبل والوسائل الضرورية اللازمة لتفعيل الرقابة المصرفية على القطاع المصرفي السوري، حيث تناولت الدراسة بيان السبل الكفيلة بتطبيق الرقابة للحفاظ على سلامة المراكز المالية للمصارف في القطاع السوري، والوصول إلى قطاع مصرفي كفؤ قادر على مواجهة الازمات المالية، وركزت الدراسة على نظام تقييم اداء المصارف(CAMELS) .

ان ابرز النتائج تتلخص بضرورة تطبيق المصارف المركزية لقواعد بازل للرقابة المصرفية الفاعلة وبالتحديد كفاءة رأس المال عند استخدام نظام التقييم للأداء المصرفي (CAMELS)، والتزام المصارف المعنية على تطبيق قواعد إدارة المخاطر الائتمانية، والبحث عن مجموعة من القوانين والتشريعات تُمكِّن المصرف المركزي من تطبيق دوره الرقابي بشكل جيد وسليم وزيادة عدد المراقبين لدى المصرف المركزي السوري لتسهيل القيام بالرقابة الفعالة على مختلف الفروع المصرفية السورية.

دراسة أبو كمال، (2007)،" الأساليب الحديثة لإدارة مخاطر الائتمان في المصارف وفقا للمعايير الدولية "بازل II " حالة تطبيقية: المؤسسات المصرفية الفلسطينية".

هدفت هذه الدراسة المتمثلة بالإجراءات الحديثة التي يجب أن تتخذها المصارف لتطوير اداء وأنظمة مخاطر الائتمان وفقا للمعايير والتعليمات الرقابية المصرفية الدولية " شروط اتفاقية لجنة بازل الجديدة للرقابة المصرفية بازل II ،" حيث قامت الدراسة بتطوير منهجية إدارة مخاطر الائتمان في المصارف العاملة في

فلسطين وفق الإدارة الحديثة للمخاطر المصرفية مما يحفز على استعمال الأساليب الحديثة في تحديد وقياس المخاطر الائتمانية.

ان ابرز نتائج هذه الدراسة تلخص باعتماد مجلس الإدارة بالمصارف لاستراتيجيات إدارة المخاطر، كما انه يراقب مجلس الإدارة مقدرة الإدارة التنفيذية على إدارة أنشطة الائتمان بفعالية وكفاءة، حيث انه يمكن حصر هذه المخاطر وقياسها ومراقبتها والسيطرة عليها من خلال تفعيل الضوابط الرقابية على الائتمان المصرفي.

دراسة الفرا،(2008)،" تحليل نظام التقييم المصرفي الأمريكي (CAMELS) كأداة للرقابة على القطاع المصرفي "

تهدف هذه الدراسة إلى تقييم اداء القطاع المصرفي الفلسطيني باستخدام نظام التقييم المصرفي (CAMELS)، وذلك من خلال دراسة حالة بنك فلسطين لتحديد المخاطر المصرفية التي تشكل نقاط ضعف في العمليات المالية والتشغيلية والإدارية للمصارف، والتي تستلزم بذل عناية رقابية وتحديد أولويات الرقابة اللازمة، أو تدخل السلطة النقدية لمعالجة الأمر خلال الفترة (2004– 2007).

وابرز نتائج الدراسة حصول بنك فلسطين على المرتبة الأولى وفقا لسياسة التقييم لنظام CAMELS، الامر الذي يقود الى أن البنك سليم بصورة أساسية، ويقدم مؤشرات جيده على أن أداءه قوي بالنسبة للأرباح، ونمو أصوله بصورة جيدة، بالإضافة الى خبرة الإدارة في متابعة الأعمال المصرفية وتحليل المخاطر المتعلقة بها وتحديد مستويات مناسبة لرأس المال اللازم لها جيدة، بالإضافة إلى صحة توزيع الأرباح، كما أن حجم الأصول المتعثرة منخفض ومخصصاتها كافية.

تكمن أهمية تطبيق نظام التقييم المصرفي CAMELS، بالجوانب الايجابية لتطبيق النظام ودورها في الرقابة على المعلومات التي تكشف بعض نقاط الضعف. كما ان نظام CAMELS يعتمد على إجراء تحليل شامل لأداء المصرف، مما يسهم في رسم سياسة وخطط محكمة للإدارة.

كما اكدت الدراسة على تطبيق نظام CAMELS على المصارف الفلسطينية، حيث يبرز دور المعيار في الكشف عن نقاط الضعف في كل مكون من مكونات النظام و ان تطوير تقنيات المعلومات في المصارف يساهم في إجراء التحليل لجميع مكونات نظام CAMELS بالسرعة والسهولة الممكنة، وبالذات تلك المتعلقة بالمخاطر لضمان كفاءة الإدارة.

دراسة بوخلخال (2012)، "أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي (Camels) على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية الجزائرية "

هدفت هذه الدراسة الى معرفة اثر تطبيق معيار Camels على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية وبالذات بنك الفلاحة والتنمية الريفية حيث تم تسليط الضوء على العمليات المصرفية من خلال اهم المعايير والنماذج الحديثة المستخدمة من قبل البنوك للتنبؤ بالمخاطر المالية، وذلك باستخدام مجموعه متطورة من المعاير لتجنب الوقوع بالأزمات المالية سواءً الحالية او المستقبلية، و الهدف الرئيسي لعمليات الرقابة هو التأكد من وجود نظام مصرفي سليم قادر على مواجهة الازمات وتلبية الاحتياجات التي تتماشى مع التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

قام الباحث في هذه الدراسة بتحليل وتقيم بنك الفلاحة والتنمية الريفية باستخدام معيار Camels واظهرت الدراسة ابرز الجوانب الايجابية لتطبيق نظام Camels ودورها في عمليات الرقابة التي تكشف عن

مظاهر الضعف، وتسليط الضوء على نقاط الضعف والقوه للعمل المصرفي الذي يؤدي الى زياده الكفاءة والفاعلية للعمل المصرفي لتحقيق غايات المودعين والمستثمرين والمساهمين.

ان ابرز نتائج الدراسة التوصل الى ضرورة بذل الجهد والمزيد من الاهتمام من قبل السلطات لتطوير اليات نظام العمل المصرفي، وضرورة تفعيل العناصر الاساسية لمعيار Camels للكشف عن نقاط الضعف ومعالجتها بالوسائل الحديث وزياده الاهتمام بالدورات والبرامج التعليمية في مجالات الرقابة والتقييم من اجل الوصول لأفضل مستوى والنهوض بمتطلبات العمل الرقابي.

دراسة تميسة ,(2014) "تقييم اداء البنوك التجارية باستخدام نموذج CAMELS "

هدفت هذه الدراسة الي توضيح كيفية تنظيم اداء البنك الوطني الجزائري وتحديد مدى التزامه بمعايير CAMELS القيم خلال الفترة (2008–2012). وتكمن أهمية الدراسة من أهمية البحث في تقييم الاداء المالي للبنوك باستخدام نموذج CAMELS باعتباره من أهم المعايير الحديثة في مجال تقييم أداء البنوك .

وتوصلت الدراسة إلى النتائج والتي تمكن في جودة أموال البنك الوطني وأن البنك يعاني من مشكلة في السيولة نتيجة تزايد في القروض المتعثرة . حيث كشف المعيار نقاط القوة والضعف للبنك وأن البنك الوطني الجزائري يصدر تعليمات مستوحاه من معايير لجنة بازل على البنوك الجزائرية وأن تقييم أداء البنوك يمكن يساعد في التنبؤ بالأزمة المصرفية والحد من مشاكلها .

الدراسات الاجنبية:

دراسة (Matkar, 2013) بعنوان "Evaluate the Financial Performance of MSC Bank: CAMEL Model"

هدفت هذه الدراسة الي التقييم المالي لبنك MSC وهو بنك المزارعين في الهند باستخدام نموذج Camel، ويعد من البنوك التعاونية التي تلعب دورا هاما في تقديم الخدمات المالية للأنشطة الزراعية.

قام الباحث في هذه الدراسة بدراسة ومراقبة الاداء المالي للبنك خلال الفترة 2006 – 2010 باستخدام نموذج Camel كأداة احصائية معترف بها، حيث اظهرت النتائج بان اداء واجمالي دخل البنك خلال فترة الدراسة في وضع جيد، وان صافي ارباح البنك يزداد بشكل سنوي في كل عام، الامر الذي ادى الى تحسين الخدمات المصرفية المقدمة في الهند.

ان الزيادة في صافي الدخل والارباح وزياده الاعمال التجارية وزيادة كفاية راس المال وانخفاض المصروفات التشغيلية ومستوى تكاليف للموظفين من الاصول المتعثرة تشير الى الانخفاض، وينبغي على المصارف ان تتبع ادارة المخاطر والجودة والحفاظ على دوافع الربح لتعزيز الربحية واداء البنوك العامة في الهند.

دراسة (AL-MUSAI, 2014) بعنوان EVALUATING THE PERFORMANCE OF GCC BANKS USING CAMEL FRAMEWORK

هدفت هذه الدراسة الى تقييم اداء البنوك الخليجية باستخدام نموذج Camels ، حيث تكمن الاهمية الاقتصادية للبنوك في الدول النامية في تعزيز راس المال، والنقود والتأثير على النشاط الاقتصادي وتشجيع وتسهيل السياسة النقدية، ان تقييم اداء القطاع المصرفي يعد مقياس ومؤشر فعال للتحقق من سلامة الانشطة الاقتصادية للاقتصاد.

تناولت هذه الدراسة تقييم اداء البنوك في دول مجلس التعاون الخليجي باستخدام نموذج Camels حيث ان عينة الدراسة تكونت من 12 بنك من البنوك التقليدية في ستة دول من دول مجلس التعاون الخليجي خلال الفترة الزمنية 2008 – 2012 .

خلصت الدراسة الى ان كفاية راس المال لبنوك دول مجلس التعاون الخليجي هي اعلى من الحد الادنى المطلوب، وان جودة الاصول اثرت على اداء البنوك في دول مجلس التعاون الخليجي باستثناء البنوك السعودية، وكان حجم السيولة الافضل لجميع البنوك في دول مجلس التعاون الخليجي، ويمكن لبنوك مجلس التعاون من تحسين اداء جوده الاصول والادارة وذلك باستخدام معيار Camels ذلك لان النموذج يعد افضل في تقييم اداء البنوك.

دراسة (FERROUHI, 2014) بعنوان "Moroccan Banks Analysis Using CAMEL Model"

هدفت هذه الدراسة تحليل البنوك المغربية باستخدام معيار Camels ، حيث قامت هذه الدراسة على تحليل كبرى المؤسسات المالية المغربية خلال الفترة 2001 – 2011 باستخدام معيار Camels ، ان هذه الدراسة قامت بتقييم البنوك الكبرى المغربية عن طريق تحليل المالي لكفاية راس المال وجودة الاصول والادارة والارباح والسيولة ومن تم تحديد الاداء المالي والعمليات التشغيلية والتنظيم للبنوك الكبرى المغربية.

ان تطبيق معيار Camels على كبرى البنوك التجارية المغربية خلال فترة الدراسة سمح للباحث بالحصول على ترتيب للبنوك المغربية، حيث تم تحليل كفاية راس المال من خلال نسبة الديون الى راس المال، وجودة الاصول من خلال مخصصات خسائر القروض الى اجمالي القروض، والإدارة من خلال

العائد على حقوق المساهمين، والارباح من خلال العائد على الاصول، والسيولة من خلال الودائع على نسبة اجمالي الاصول.

دراسة (ALTAN et al, 2014) بعنوان: "PERFORMANCE ANALYSIS OF BANKS IN TURKEY USING CAMEL APPROACH"

هدفت هذه الدراسة الى تحليل اداء البنوك في تركيا عن طريق استخدام معيار Camels ، حيث تحاول هذه الدراسة الى التعرف على نطاق واسع لأداء وسلامة البنوك المملوكة للدولة والخاصة في المجتمع من البنوك التركية خلال الفترة 2005 – 2012.

تم اختيار اكثر الطرق شيوعا لقياس الاداء المصرفي، حيت تم تطبيق معيار Camels الذي يعبر عن كفاية راس المال وجودة الاصول وادارة الجودة والارباح والسيولة، حيث تم اختيار ثلاثة بنوك المملوكة للدولة واتني عشر بنكا المملوكة للقطاع الخاص، والتي تمثل اكثر من سبعين في المئة من النظام المصرفي من حيث اجمالي الاصول.

تم تحليل البيانات خلال فترة الدراسة عن طريق حساب 23 نسبة متعلقة بمعيار Camels ، و اشارت النتائج الى ان بنك زيرات هو البنك الاعلى تصنيفا على الاداء العام حسب تصنيفات معيار Camels ، وان بنك الاقمشة هو الادنى في معظم المواقف، وانه ايضا هناك فرق كبير بين اداء البنوك المملوكة للدولة في النظام المصرفي التركي .

دراسة (Mohiuddin ,2014):بعنوان : "Use of CAMEL Model: A Study on Financial Performance of Selected Commercial Banks in Bangladesh"

هدفت هذه الدراسة الى استخدام نموذج Camel في قياس اداء البنوك التجارية في بنغلاديش حيث ان قطاع البنوك شهد في الفترة الاخيرة نموا سريعا متغلبا على باقي القطاعات في بنغلاديش، ان تقيم القطاع المصرفي في بنغلاديش يعد من المهام الصعبة والمعقدة، حيث انه يوجد العديد من العوامل التي يجب مراعاتها عند التفريق بين البنوك القوية والبنوك الضعيفة، وان البنوك القوية والسليمة ماليا هي عباره عن ضمان ليس فقط للمودعين بل انها لا تقل اهمية بالنسبة للمساهمين والموظفين والاقتصاد في بنغلاديش .

لذلك فقد بذلت العديد من الجهود في هذه الدراسة من وقت لأخر وذلك لقياس الوضع المالي لكل بنك وكفاءة الادارة والفاعلية، وايضا تم بذل جهد مضاعف لتقييم الاداء المالي لاثنين من اكبر البنوك في بنغلاديش وهم البنك الاهلي التجاري (NCB) والاخر بنغلاديش التجاري (PCB،) تم استخدام مجموعه من الاساليب الحديثة في التقييم حيث قام الباحث بدراسة اداء البنوك التجارية باستخدام معيار Camel للتحليل المالي، هذا المعيار الذي يعد من احدث المعايير المستخدمة في تحليل الاداء .

توصلت الدراسة الى ان وضع البنوك التجارية في بنغلاديش جيده في الاداء وفي كفاية راس المال وجوده الاصول والقدرة على ادارة السيولة .

دراسة (Gupta, 2014) بعنوان : " An Analysis of Indian Public Sector Banks Using Camel Approach"

هدفت هذه الدراسة الى تحليل قطاع البنوك في الهند عن طريق استخدام معيار camel، حيث ان تطور الاقتصاد الهندي اعتمد بشكل كبير على الاستغلال الامثل للموارد والكفاءة التشغيلية، وان قطاع

البنوك في الهند يلعب دورا حيويا في تمويل الاقتصاد الهندي، والذي بدوره يساعد على تحفيز تكوين راس المال والابتكار والسيولة النقدية بالإضافة الى تسهيل عمليات السياسة النقدية.

من اجل ذلك لابد من تقييم وتحليل دقيق وشامل لأداء البنوك لضمان وجود نظام راس مالي واقتصاد سليم وكفؤ، حيث قام الباحث بتقييم اداء القطاع المصرفي العام في الهند باستخدام معيار Camel خلال الفترة الزمنية 2009 – 2013.

ان ابرز النتائج التي توصل اليها الباحث انه نتيجة التغيرات في السنوات الاخيرة التي شهدها القطاع المصرفي والبنوك المركزية في جميع انحاء العالم قد شهدت تحسن في الإدارة والنوعية والتقيات الحديثة المستخدمة في القطاع المصرفي، واظهرت النتائج بوجود فراقات ذات دلالة احصائية بين مكونات معيار Camel لجميع البنوك للقطاع العام، مما يدل على ان الاداء العام لبنوك القطاع العام هو مختلف ايضا.

دراسة كريم واخرون (Karim et al,2016)بعنوان : Evaluating Performance of Commercial Banks in Pakistan: An Application of Camel Model

هدفت هذه الدراسة الى تقيم اداء البنوك التجارية في الباكستان باستخدام نموذج Camel، حيث ان القطاع الصرفي في الباكستان بلعب دوراً وفاعلاً في عمليات النمو الاقتصادي، وتم التركيز على التقييم المالي للبنوك التجارية العاملة في الباكستان البالغة عشر بنوك تجارية لمده سبع سنوات في الفترة 2007 – 2013.

في هذه الدراسة تم التعريف بنظام Camel بالاطار الاشرافي والتنفيذي الذي ينفذه بنك الدولة في الباكستان، وان النظام يتكون من خمس عناصر وهي كفاءة راس المال وجودة الاصول والإدارة والربحية والسيولة، تم اخذ هذه العناصر الخمسة على انها متغيرات مستقلة بهدف دراسة تأثيرها على اداء البنوك

التجارية في الباكستان، وان المتغير ربحية الاسهم تم استخدامها كمتغير تابع، تم استخدام الادوات الاحصائية متل معامل الارتباط والانحدار والتحليل الوصفي لقياس مدى تقييم اداء البنوك التجارية العاملة في الباكستان.

اظهرت النتائج وجود علاقة سلبية بين الاداء البنوك من خلال اجمالي الودائع الى حقوق الملكية والقروض المتعثرة الى حقوق المساهمين، والعائد على الاصول والعائد على حقوق .

ان ما يميز هذه الدراسة حسب علم الباحث، انها الدراسة الاولى التي بحثت عن اثر عناصر نموذج تقييم اداء البنوك CAMELS في المخاطر الائتمانية التي تواجهها البنوك التجارية الاردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية.

الفصل الثالث

منهجية الدراسة

المقدمـــة:

تطرق الباحث من خلال هذا الفصل إلى التعريف بالمنهج الأمثل الذي سيخدم الدراسة، وتوضيح الاختبارات الإحصائية التي تخدم متطلبات الدراسة والتي تم إدراجها، وأخيرا بيان النتائج المتحصل عليها والاستنتاجات لتستخلص في الأخير مجموعة من التوصيات.

أسلوب الدراسـة:

من خلال الاطلاع على الدراســات السابقـة ظهر جليا أن المنهج المناسب للدراسة هو المنهج الوصفي والتحليلي بهدف الإحاطة بمختلف الجوانب النظرية والعملية للموضوع اعتمادا على المصادر والمراجع المختلفة كالكتب، المقالات والمجلات العلمية وغيرها، بالإضافة إلى الأدوات الإحصائية والقياسية بهدف تسهيل قياس المتغيرات المستخدمة في النموذج.

متغيرات الدراسة:

من أجل تقدير اثر عناصر نموذج تقييم أداء البنوك CAMELS في المخاطر الائتمانية التي تواجهها البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية, استخدمت الدراسة أسلوب ال panel Data , كما قام الباحث بالاعتماد على نموذج الأثر الثابت Fixed Effect متضمنا ستة متغيرات مستقلة وهي جودة الأصول , وكفاية رأس المال, والسيولة, والإدارة, والإيرادات, وحساسية المخاطر بالإضافة إلى مخاطر الائتمان كمتغير تابع .

الأساليب الإحصائية:

بعد الحصول على البيانات اللازمة، واعتمادا على الدراسات السابقة تم استخدام الاختبارات الإحصائية المناسبة بالاعتماد على برمجية EVIEWS ، بهدف الإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها ومن ثم صياغة النتائج والتوصيات ويمكن توضيحها فيما يلي:

1. اختبار جذر الوحدة: (Unit Root)

قام الباحث باختبار الاستقرار (Stationary) للسلاسل الزمنية لاختبار مدى استقرار السلاسل الزمنية أو عدم احتوائها على جذر الوحدة.

اختبار استقرار بيانات السلسلة الزمنية(جذر الوحدة):

يوجد على المستوى التطبيقي عدة اختبارات يمكن استخدامها لاختبار صفة الاستقرار في السلسلة، وسيتم التركيز على اختبارات جذر الوحدة (Unit Root Test) لأنها من أكثر الاختبارات استخداماً في التطبيقات العملية، وحيث إن جذور الوحدة ترتكز على وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء فأن اختبارات جذور الوحدة ترتكز على فرضية إن حدود الخطأ ليست مترابطة بشكل جوهري وإسقاط هذا الفرض يؤدى إلى حدوث مشكلة الارتباط الذاتي.

أولاً: اختبار ديكي فوللر البسيط (Dickey-Fuller,1979, p112)، اختبار ديكى فوللر المركب (Augmented Dickey-Fuller , 1981).

ثانياً: بيرون فيليبس (Phillips and Perron , 1988, p206).

اختبار ديكى فوللر البسيط ديكى فوللر المركب:-

يعتبر اختبار ديكى فوللر من أكثر الاختبارات استخداما في التطبيقات العملية، ومضمون هذا الاختبار, إذا كان معامل الانحدار للصيغة القياسية المقترحة يساوى الواحد فأن هذا يؤدى إلى وجود مشكلة جذر الوحدة الذي يعنى عدم استقرار بيانات السلسلة الزمنية (p=1)، ويلاحظ إن اختبار ديكى فوللر البسيط قائم على فرض إن حد الخطأ ذو إزعاج ابيض أي انه لم يضع في اعتباره إمكانية وجود ارتباط ذاتي وهذه نقطة الضعف في الاختبار لذا تم تعديله بديكى فوللر المركب أو المعدل.

يقوم اختبار ديكى فوللر المركب على إدراج عدد من الفروق ذات الفجوة الزمنية حتى تختفي مشكلة الارتباط الذاتي الخاصة باختبار ديكى فوللر البسيط، وعليه تصبح الصيغة القياسية المقترحة متضمنة متغيرات بفترات إبطاء كمتغيرات تفسيرية للتخلص من إمكانية وجود ارتباط ذاتي لعنصر الخطأ (الرشيد، محمود، 2010، ص90-92).

ويتم اختبار ADF على ثلاثة توصيفات (Specification)، وذلك لأن توزيع (ADF للقيم الحرجة يتأثر بمدى وجود الثابت من عدمه):

1- إجراء انحدار بوجود ثابت واتجاه عام وهو النموذج الشامل.

2- إجراء انحدار بوجود ثابت فقط.

3- إجراء انحدار بدون وجود ثابت أو اتجاه عام.

اختبار فيليبس بيرون (Phillips and Perron , 1988, p111)

يقوم هذا الاختبار على إدخال تصحيح للارتباط الذاتي باستخدام طريقة غير معلمية، وما يميز هذا الاختبار انه يأخذ في الاعتبار التغيرات الهيكلية للسلسة الزمنية، فهو ذو قوة اختباريه اكبر من اختبار ADF ، حيث انه يختلف عن DFوADF في انه يحتوى على قيم متباطئة للفروق، والذي يأخذ في الاعتبار الفروق الأولى للسلسلة الزمنية باستخدام التصحيح غير المعملي (Correlated Non Parametric) ويسمح بوجود متوسط يساوي صفر واتجاه خطى للزمن أي أنه لا يستند إلى توزيع معامل لحد الخطأ.

تحليل البيانات الجدولية (The Panel Data Analysis)

إن مصطلح البيانات الجدولية (Panel data) هو بيانات السلاسل الزمنية والبيانات المقطعية (time series and cross section data) . وفي هذا السياق بين (Hsiao, 1986, p10) بأن البيانات الجدولية هي بشكل عام تحليل للبيانات المطولة. ومن مزايا استخدام البيانات الجدولية (panel data) أنها تأخذ بعين الاعتبار الاختلافات الفردية، وتعطي بيانات أكثر فائدة، وتنوعا، وأقل ارتباطا بين المتغيرات، وعددا كبيرا من درجات الحرية، وأكثر كفاءة من السلاسل الزمنية التي تعاني من مشكلة الارتباط الذاتي. كما أن البيانات الجدولية لها القدرة على تعريف وقياس التأثيرات غير الملاحظة في التحليل الوصفي وتحليل السلاسل الزمنية (Baltagi, 2000, p50).

النموذج الأساسي للبيانات الجدولية (Panel data)

$$Y_{it} = \beta X_{it} + U_{it} ....(1)$$

حيث تمثل Y المتغير التابع، i الوحدة، t الزمن، X المتغيرات المستقلة، U هيكل حد الخطأ غير المحدد في هذه المعادلة حيث تبدو مستقلة لكل من الوحدات i، والزمن t، (Worral and Pratt 2000).

هذا ومن الممكن أن يستخدم في تحليل بيانات الجدولية نموذج التأثيرات الثابتة (Fixed Effects Model) أو نموذج التأثيرات العشوائية (Random Effects Model). إن نموذج التأثيرات الثابتة له ميول ثابتة عبر الزمن، أما الحد الثابت فهو مختلف لكل وحدة ولكنه ثابت عبر الزمن، حيث يعكس الحد الثابت خصائص الوحدات محل الاختبار حيث تختلف هذه الخصائص من وحدة لأخرى. وبالنسبة لنموذج التأثيرات العشوائية فإن الميل أيضا ثابت عبر الزمن إلا أن الحد الثابت عشوائي، وهذه العشوائية هي دالة في متوسط القيم مضافا إلها الحد العشوائي,(Manez, Rochina, and Sanchis 2004, p45).

ويتم استخدام اختبار هاوسمان (Hausmann Test) لاختيار الاختبار الملائم نموذج التأثيرات الثابتة أو نموذج التأثيرات العشوائية وذلك بالاعتماد على قيمة احتمالية أو مستوى المعنوية(probability) الخاصة بـ (Chi–Square) فإذا كانت قيمتها أقل من 5% يتم استخدم نموذج التأثيرات الثابتة وإذا كانت أكبر من 5% يتم استخدم نموذج التأثيرات العشوائية(Torres–Reyna, 2007, p9).

تستخدم هذه الدراسة تحليل بيانات السلاسل الزمنية المقطعية (البيانات الجدولية) وذلك لأن البيانات الجدولية هي بكل تأكيد الأكثر ملائمة لأنها تأخذ بعين الاعتبار التغيرات عبر الزمن للمؤشرات ، كما أنها تأخذ بعين الاعتبار الخصائص المختلفة لكل بنك والتغيرات المؤقتة في بيئة عمل البنوك (,Bortolotti, D'Souza and Megginson, 2002, p70).

نموذج الدراسة :

لأغراض هذه الدراسة تم استخدام النموذج القياس التالي:

$$CredR_{i,t} = \alpha_i + \beta_1 Assqu_{i,t} + \beta_2 Capad_{i,t} + \beta_3 Liq_{i,t} + +\beta_4 Mang_{i,t} + \beta_5 Rev_{i,t} + \beta_6 Senst_{i,t} + \varepsilon_{i,t} \text{..............................} (1)$$

حيث أن:

$CredR_{i,t}$: مخاطر الائتمان للبنك i في السنة t. $Assqu_{i,t}$: جودة الأصول للبنك i في السنة t.

$Capad_{i,t}$: كفاية رأس المال للبنك i في السنة t. $Liq_{i,t}$: السيولة للبنك i في السنة t.

$Mang_{i,t}$: جودة الإدارة للبنك i في السنة t. $Rev_{i,t}$: الإيرادات للبنك i في السنة t.

$Senst_{i,t}$: حساسية المخاطر للبنك i في السنة t. $\mathbf{B}_{1,2,\ 3,4,5,6}$: معاملات الانحدار في

$\varepsilon_{i,t}$:معيار الخطاء. α_i: المقطع العرضي للنماذج.

الفصل الرابع

تحليل البيانات واختبار الفرضيات

المقدمــة:

بعد الحصول على البيانات اللازمة، قام الباحث بإجراء الاختبارات الإحصائية المناسبة بالاعتماد على برمجية EVIEWS، بهدف الإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها ومن ثم صياغة النتائج والتوصيات، ويمكن توضيحها من خلال المراحل التالية:

اختبار سكون السلاسل الزمنية:

أثبتت العديد من الدراسات القياسية (Stock and Watson)(1)،(Plosser& Nelson)(2)(Yule)(3)، أن السلاسل الزمنية المتعلقة بالمتغيرات المالية تتسم بعدم الاستقرار ناتجا عنها مشكلة الانحدار الزائف (Spurious Régression) ويظهر ذلك من خلال النتائج المضللة التي يتحصل عليها حيث تكون قيم R_2 مرتفعة حتى في ظل عدم وجود علاقة حقيقية بين المتغيرات، وعليه لابد من التأكد من استقرار متغيرات الدراسة بالاعتماد على اختبار جذر الوحدة (Unit Root Test) عن طريق استخدام اختبار Augmented Dickey Fuller (ADF) لاختبار مدى استقرار السلاسل الزمنية أو عدم احتوائها على جذر الوحدة بحيث تكون الفرضية العدمية هي احتواء السلسلة الزمنية للمتغير على جذر الوحدة أي أنه

---

[1]-Stock, J. H. and Watson, M. W., «Testing for Common Trends», Journal of AmericanStatistical Association, Vol. 83, 1988.

[2]-NelsonC., and C. Plosser, «Trends and Random Walks in Macroeconomic Time Series: Some Evidence and Implications», Journal of Money Economics, Vol. 10, 1982.

[3]-Yule, G.U., «Why Do We Some Times Get Nonsense-Correlations Between Time-Series? A Study in Sampling and the Nature of Time-Series», Journal of the RoyalStatistical Society, Vol. 89, 1926.

غير مستقر ويتم الحكم على هذه الفرضية بالقبول أو بالرفض بملاحظة قيمة الاحتمالية "Probability"، فإذا كانت أقل من (0.05) فهذا يعني أن القيمة المحسوبة لإحصائية (ADF) أكبر من القيمة الجدولية لها، مما يعني رفض فرض الأساس بوجود جذر الوحدة والحكم باستقرار السلسلة الزمنية للمتغير محل الدراسة.

اختبارات استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة

الجدول (2) نتائج اختبار سكون السلاسل الزمنية

المتغيرات	الاختبار			
	ADF–Fisher Chi–sq		**PP–Fisher chi–sq**	
	الفرق الأول Prob	**المستوى**Prob	**الفرق الأول**Prob	**المستوى**Prob
Assqu	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000
Capad	0.0596	0.2534	0.0000	0.1540
Liq	0.0003	0.2380	0.0000	0.4291
Mang	0.0003	0.0000	0.0000	0.0000
Rev	0.0000	0.0040	0.0000	0.0000
Senst	0.0159	0.1866	0.000	0.0342
Credr	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EVIEWS.

من خلال النتائج المتحصل عليها والموضحة في الجدول (2) تبين أن بعض المتغيرات (كفاية رأس المال, السيولة, الحساسية) لا تتسم بالسكون عند إجراء اختبار (ADF) و(PP) فقد كانت القيم المطلقة للإحصائية المقدرة تقل عن تلك الحرجة لكل مستويات المعنوية الإحصائية مما يستوجب قبول الفرضية الصفرية والدالة على وجود جذور الوحدة، وبعد أخذ الفرق الأول أصبحت المتغيرات تتسم بالاستقرار عند مستوى معنوية 5%. إما باقي المتغيرات(جودة الأصول, الإدارة, الإيرادات, مخاطر الائتمان) فتبين أنها تتسم بالسكون عند إجراء اختبار (ADF) و(PP) فقد كانت القيم المطلقة للإحصائية المقدرة اكبر من

الحرجة لكل مستويات المعنوية الإحصائية مما يستوجب رفض الفرضية الصفرية والدالة على وجود جذور الوحدة وقبول الفرضية البديلة والدالة على عدم وجود جذور الوحدة, وللتأكد ما إذا كانت المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى أو لا قام الباحث باختبار درجة تكامل البواقي ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول (3) نتائج اختبار سكون البواقي

المتغيرات	المستوى		
	التباطؤ	ADF	PP
Z=resid	6	***0.0000	***0.0000

*****، **، *، تشيرإلى سكون المتغيرات عند مستوى معنوية 1%، 5% و10% على التوالي.**

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EVIEWS.

من خلال النتائج المتحصل عليها والموضحة في الجدول (3) تبين أن البواقي تتسم بالسكون عند إجراء اختبار (ADF) و(PP) عند المستوى، فقد كانت القيم المطلقة للإحصائية المقدرة تفوق تلك الحرجة لكل مستويات المعنوية الإحصائية مما يستوجب رفض الفرضية الصفرية والدالة على وجود جذور الوحدة، وعليه فإن البواقي متكاملة من الدرجة الصفرية I(0) عند مستوى معنوية 1%. ونظرا للنتائج المتحصل عليها وباعتبار أن البواقي تتسم بالسكون عند الدرجة الصفرية I(0)، لا يمكن رفض الفرضية الصفرية القائلة أن المتغيرات ليست متكاملة.(4)

[4]-خالد محمد السواعي، «أساسيات القياس الاقتصادي باستخدام EVIEWS»، دار الكتاب الثقافي، إربد، الأردن، 2011، ص199.

اختبار الارتباط بين المتغيرات المستقلة :

جدول (4) معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة

SENST	REV	MANG	LIQ	CAPAD	ASSQU	
0.10	0.066	0.99	−0.06	−0.074	1	ASSQU
0.08	−0.01	−0.07	−0.28	1		CAPAD
−0.11	−0.16	−0.06	1			LIQ
0.12	0.09	1				MANG
0.25	1					REV
1						SENST

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EVIEWS.

يوضح الجدول رقم (4) معامل الارتباط بين المتغيرات المستقلة الخاصة بالبنوك محل الدراسة، حيث يتبين عدم وجود ارتباط عالي بين المتغيرات المستقلة عدا متغيري جودة الأصول ومتغير الإدارة, حيث بلغ معامل الارتباط حوالي 99% مما يشير إلى وجود ارتباط عالي بينهما وبالتالي لا بد من حذف احد المتغيرين لإيجاد الأثر حيث يستحيل في هذه الحالة عزل تأثير كل متغير لوحدة , وبالتالي تم حذف متغير جودة الأصول لمعالجة مشكلة الارتباط المتعدد بين المتغيرين المستقلين .

فرضيات الدراسة :

الفرضية الرئيسية: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha.\leq0.05$) لعناصر نموذج (CAMELS) في عنصر المخاطر الائتمانية التي تواجهها البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية .

وينبثق من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية الآتية:

الفرضية الأولى: لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha.\leq0.05$) لكفاية رأس المال على مخاطر الائتمان في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية .

الفرضية الثانية: لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha.\leq 0.05$) لسيولة البنك على مخاطر الائتمان في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية.

الفرضية الثالثة: لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha.\leq 0.05$) للإيرادات على مخاطر الائتمان في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية.

الفرضية الرابعة: لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha.\leq 0.05$) لحساسية المخاطر على مخاطر الائتمان في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية.

الفرضية الخامسة: لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha.\leq 0.05$) للإدارة على مخاطر الائتمان في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية.

تقدير النموذج:

لقد تم تقدير نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية ، واختبار هوسمان. كما تم استخدام طريقة المربعات الصغرى العامة (Generalized least square) (GLS) حيث تأخذ بعين الاعتبار عدم التجانس والارتباط الذاتي لحد الخطأ (Green, 2008, p 115). حيث يوضح الجدول(5) نتائج تقدير نموذج الأثر الثابت , والجدول (6) نتائج تقدير الأثر العشوائي , والجدول(7) نتائج اختبار هوسمان .

جدول(5) نتائج نموذج الأثر الثابت

Dependent Variable: CREDR				
Method: Panel Least Squares				
Date: 07/19/17 Time: 18:54				
Sample: 2005 2015				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0318	2.171151	0.085910	0.186523	C
0.0246	2.275552	0.123528	0.281095	CAPAD
0.7283	0.348151	0.101817	0.035448	LIQ
0.0000	16.76139	0.807104	13.52818	REV

0.4081	0.830106	0.055110	0.045747	SENST
0.0000	812.4391	0.007906	6.423333	MANG
48145.93	F-statistic		0.909847	R-squared
0.000000	Prob(F-statistic)		0. 88276	Adjusted R-squared

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EVIEWS.

جدول(6) نتائج نموذج الأثر العشوائي

		Dependent Variable: CREDR		
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)				
		Date: 07/19/17 Time: 18:57		
		Sample: 2005 2015		
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0005	3.550801	0.079077	0.280787	C
0.0214	2.327351	0.107913	0.251152	CAPAD
0.1147	1.587483	0.091546	0.145328	LIQ
0.0000	18.76181	0.757473	14.21156	REV
0.1830	1.338395	0.053075	0.071035	SENST
0.0000	844.3884	0.007613	6.428146	MANG
130155.5	F-statistic		0.919790	R-squared
0.000000	Prob(F-statistic)		0.909782	Adjusted R-squared

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EVIEWS.

جدول(7) نتائج اختبار هوسمان

	Correlated Random Effects - Hausman Test		
		Equation: Untitled	
	Test cross-section random effects		
Prob.	Chi-Sq. d.f.	Chi-Sq. Statistic	Test Summary
0.0000	5	29.060725	Cross-section random

المصدر:من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EVIEWS.

ومن اجل معرفة النموذج المناسب للتقدير (نموذج الأثر الثابت أم نموذج الأثر العشوائي) , تم تقدير اختبار هوسمان ومن خلال نتائج اختبار هوسمان في جدول(7) ومن خلال قيمة كاي تربيع والاحتمالية

البالغة (0و0000) وهي اقل من 1% وبالتالي يتم رفض فرضية العدم التي تنص على إن نموذج الأثر العشوائي هو المناسب لتقدير اثر عناصر نموذج تقييم أداء البنوك CAMELS في المخاطر الائتمانية التي تواجهها البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية, وقبول الفرضية البديلة التي تنص على إن نموذج الأثر الثابت هو المناسب للتقدير.

اختبار الفرضيات:

من اجل اختبار الفرضيات تم استخدام نموذج الأثر الثابت بين المتغيرات المستقلة (كفاية رأس المال, السيولة, والإيرادات , وحساسية المخاطر, الإدارة) ومخاطر الائتمان كمتغير تابع بناء على اختبار Hausman, ويتبين من خلال الجدول (6) ما يلي:

- يتبين ومن خلال قيمة معامل التحديد R^2 وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha.\leq 0.05$) لعناصر نموذج (CAMELS) في عنصر المخاطر الائتمانية التي تواجهها البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية , وبالتالي يتم رفض الفرضية الرئيسية التي تنص على عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha.\leq 0.05$) لعناصر نموذج (CAMELS) في عنصر المخاطر الائتمانية التي تواجهها البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية وقبول الفرضية البديلة بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha.\leq 0.05$) لعناصر نموذج (CAMELS) في عنصر المخاطر الائتمانية التي تواجهها البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية ,كما يتبين من خلال قيمة ال F ملائمة النموذج لقياس العلاقة السببية بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.
- وجود اثر ذو دلالة إحصائية لكفاية رأس المال على مخاطر الائتمان في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية . حيث بلغت قيمة المعنوية(0.0246) وهي اقل من 5%,

وبالتالي يتم رفض الفرضية الأولى التي تنص على أنة لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالـة ($\alpha.\leq0.05$) لكفايـة رأس المـال علـى مخـاطر الائتمـان فـي البنـوك التجاريـة المدرجـة فـي بورصـة عمان لـلأوراق الماليـة . وقبول الفرضية البديلـة القائلـة بوجود اثر ذو دلالـة إحصـائية عند مستوى الدلالة ($\alpha.\leq0.05$) لكفاية رأس المال على مخاطر الائتمان في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية.

- عدم وجود اثر ذو دلالـة إحصـائية عنـد مستوى الدلالـة ($\alpha.\leq0.05$) لسيولة البنـك علـى مخـاطر الائتمان في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية , حيث بلـغ قيمـة الاحتمالية 0.7283 , وهذه القيمة اكبر من مستوى المعنوية 5% وبالتالي يتم قبول الفرضيـة الثانيـة لا يوجد اثر ذو دلالـة إحصـائية عند مستوى الدلالـة ($\alpha.\leq0.05$) لسيولة البنك علـى مخـاطر الائتمـان فـي البنوك التجاريـة المدرجـة فـي بورصـة عمـان لـلأوراق الماليـة, ورفض الفرضـية البديلـة القائلـة بوجود اثر ذو دلالـة إحصائية عند مستوى الدلالـة ($\alpha.\leq0.05$) لسيولة البنك علـى مخـاطر الائتمـان فـي البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية.
- وجود اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha.\leq0.05$) للإيرادات على مخاطر الائتمان في البنوك التجارية المدرجة في بورصـة عمـان لـلأوراق الماليـة. حيث بلـغ قيمـة الاحتمالية 0.0000 , وهذه القيمة اقل من مستوى المعنوية 5% وبالتالي يتم رفض الفرضية الثالثة لا يوجد اثر ذو دلالـة إحصـائية عنـد مستوى الدلالـة ($\alpha.\leq0.05$) للإيرادات علـى مخـاطر الائتمـان فـي البنـوك التجاريـة المدرجـة فـي بورصـة عمـان لـلأوراق الماليـة., وقبـول الفرضـية البديلـة القائلـة بوجـود اثـر ذو دلالـة

إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha.\leq0.05$) للإيرادات على مخاطر الائتمان في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية..

- عدم وجود اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha.\leq0.05$) لحساسية المخاطر على مخاطر الائتمان في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية. حيث بلغ قيمة الاحتمالية 0.4081 , وهذه القيمة اكبر من مستوى المعنوية 5% وبالتالي يتم قبول الفرضية الرابعة التي القائلة بعدم يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha.\leq0.05$) لحساسية المخاطر على مخاطر الائتمان في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية., ورفض الفرضية البديلة القائلة بوجود اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha.\leq0.05$) لحساسية المخاطر على مخاطر الائتمان في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية..

- وجود اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha.\leq0.05$) للإدارة على مخاطر الائتمان في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية. حيث بلغ قيمة الاحتمالية 0.0000 , وهذه القيمة اقل من مستوى المعنوية 5% وبالتالي يتم رفض الفرضية الخامسة القائلة بعدم يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha.\leq0.05$) للإدارة على مخاطر الائتمان في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية., وقبول الفرضية البديلة القائلة بوجود اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha.\leq0.05$) للإدارة على مخاطر الائتمان في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية.

الفصل الخامس

ملخص النتائج والتوصيات

يتبين من النتائج ما يلي :

1- وجود أثر لعناصر نموذج (CAMELS) في عنصر المخاطر الائتمانية التي تواجهها البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية , وبالتالي تم رفض الفرضية الرئيسية التي تنص على (عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha.\leq0.05$) لعناصر نموذج (CAMELS) في عنصر المخاطر الائتمانية التي تواجهها البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية) وقبول الفرضية البديلة (بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha.\leq0.05$) لعناصر نموذج (CAMELS) في عنصر المخاطر الائتمانية التي تواجهها البنوك التجارية الأردنية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية) .

2- وجود اثر لكفاية رأس المال على مخاطر الائتمان في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية. وبالتالي تم رفض الفرضية الأولى التي تنص على أنه (لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha.\leq0.05$) لكفاية رأس المال على مخاطر الائتمان في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية) . وقبول الفرضية البديلة القائلة(بوجود اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha.\leq0.05$) لكفاية رأس المال على مخاطر الائتمان في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية).

3- عدم وجود اثر لسيولة البنك على مخاطر الائتمان في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية , وبالتالي تم قبول الفرضية الثانية (لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى

الدلالة ($\alpha.\leq 0.05$) لسيولة البنك على مخاطر الائتمان في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية), ورفض الفرضية البديلة القائلة (بوجود اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha.\leq 0.05$) لسيولة البنك على مخاطر الائتمان في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية).

4- وجود اثر للإيرادات على مخاطر الائتمان في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية. وبالتالي تم (رفض الفرضية الثالثة لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha.\leq 0.05$) للإيرادات على مخاطر الائتمان في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية) وقبول الفرضية البديلة القائلة (بوجود اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha.\leq 0.05$) للإيرادات على مخاطر الائتمان في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية).

5- عدم وجود اثر لحساسية المخاطر على مخاطر الائتمان في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية. وبالتالي تم قبول الفرضية الرابعة القائلة (بعدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha.\leq 0.05$) لحساسية المخاطر على مخاطر الائتمان في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية), ورفض الفرضية البديلة القائلة (بوجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha.\leq 0.05$) لحساسية المخاطر على مخاطر الائتمان في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية).

6- وجود أثر للإدارة على مخاطر الائتمان في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية. وبالتالي تم رفض الفرضية الخامسة القائلة (بعدم يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى

الدلالة ($\alpha.\leq 0.05$) للإدارة على مخاطر الائتمان في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية) وقبول الفرضية البديلة القائلة (بوجود اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha.\leq 0.05$) للإدارة على مخاطر الائتمان في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية).

التوصيات:

بناءً على النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الدراسة، فإن الباحث يوصي بما يلي:

1- إصدار تعليمات من البنك المركزي يوصي بها البنوك التجارية الاردنية تطبيق معيار CAMELS في تقييم أداءها.

2- ضرورة الاهتمام بمحددات كفاية رأس المال في البنوك التجارية الاردنية لما لها من أثر على مخاطر الائتمان في هذه البنوك

3- زيادة التركيز على حجم السيولة في البنوك التجارية ودراسة أثرها على بعض المتغيرات الخاصة بحجم الائتمان .

4- العمل على إيجاد سبل وطرق تزيد من حجم الإيرادات في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية.

5- التركيز على حساسية المخاطر في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية.

6- الاهتمام بإدارة مخاطر الائتمان في البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان للأوراق المالية.

المراجع:

المراجع العربية

ابو حطب, موسى محمد .(2009). **فاعلية نظام تقييم الأداء وأثره على مستوى أداء العاملين حاله دراسية على جمعية أصدقاء المريض الخيرية**, رسالة ماجستير، الجامعة الاسلامية, غزة.

أبو شرخ، جمال حسن محمد .(2012). **مدى إمكانية تقويم أداء الجامعة الإسلامية بغزة باستخدام بطاقة قياس الأداء المتوازن**، رسالة ماجستي، الجامعة الإسلامية، غزة.

أبو كمال، مرفت.(2007).**الأساليب الحديثة لإدارة مخاطر الائتمان في البنك وفقًا للمعايير الدولية** بازل II "، حالة تطبيقية: المؤسسة البنكية الفلسطينية"، رسالة ماجستير، الجامعة الإسلامية، فلسطين.

إدارة المخاطر (أفراد–إدارات–شركات–بنوك) : **مخاطر الائتمان والاستثمار والمشتقات وأسعار الصرف**، مصر: الدار الجامعية.

بن سفاع، علي منصور محمد.(2008). تقييم الأداء باستخدام نموذج camels دراسة تحليلية لأداء البنك الأهلي اليمني للسنوات 2003_2007، **مجلة العلوم الإدارية والإقتصادية** ،5(2).

بن عمارة، نور الدين .(2009). **تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة مؤسسة ليند غاز الجزائر.** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، الجزائر.

بوخلخال، يوسف.(2012). أثر تطبيق نظام التقييم المصرفي الأمريكي (Camels) على فعالية نظام الرقابة على البنوك التجارية –دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، **مجلة الباحث عدد 10.**

تريعة، حنان.(2014). أ**همية نظام CAMELS في تقييم أداء البنوك الجزائرية دراسة حالة البنك الخارجي BEA (2010–2013)**، رسالة ماجستير، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي

التقرير السنوي السابع والثلاثون جمعية البنوك في الاردن.(2015).منشورة على الموقع الالكتروني: http://www.abj.org.jo/ar-jo/bankingknowledgesharingcenter.aspx

تميسة، سهام.(2014). **تقييم أداء البنوك التجارية باستخدام نموذج camels**، " دراسة حالة البنك الوطني الجزائري"، رسالة ماجستير .

الجنابي، هيل عجمي (2015)، **إدارة البنوك التجارية والأعمال المصرفية**، دار المسار للنشر والتوزيع: المفرق، الأردن.

حماد، طارق عبد العال.(2001) .**تقييم أداء البنوك التجارية(تحليل العائد و المخاطرة)**،: الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.

خالد، محمد السواعي.(2011). **أساسيات القياس الاقتصادي باستخدام EVIEWS**، دار الكتاب الثقافي: إربد، الأردن، ص199.

الدليمي، عوض فاضل.(1992). **النقود والبنوك** ، بغداد: دار الحكمة للطباعة والنشر.

الرضا، عقبة.(2005). دور مصرف سورية المركزي في الرقابة على البنوك الأخرى وآلية تفعيلها، **مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث**، 27 ،(2)،72-105.

الرقيبات، غازي عبد المجيد .(2014). **المصارف والمؤسسات المالية المتخصصة**، ط1، عمان: دار وائل للنشر والتوزيع.

زيتوني عبد القادر.(2009) .**دراسة المؤشرات الدولية الحديثة لتقييم أداء البنوك ،(دراسة تطبيقية)** : www.kantakji.com/figh/files/banks/545cached similar .consulté le 20.03.

سعيد، حمزة؛ بوعبدلي، احلام . (2014). دعم تسيير مخاطر السيولة المصرفية في ظل إسهامات اتفاقية بازل الثالثة، **مجلة الواحات للبحوث والدراسات**، 7(2)، 101-115.

عبد العال، حماد، طارق .(2003). **إدارة المخاطر : أفراد، إدارات، شركات، بنوك**, مصر: الدار الجامعية.

عبد الفتاح، بهيرة محمد سعيد (2014). **العلاقة بين هيكل رأس المال والربحية في شركات التأمين العاملة في الأردن**. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

العميد، علي عبد الرضا حمودي.(2010). **مؤشرات الحيطة الكلية وإمكانية التنبؤ المبكر بالأزمات (دراسة تطبيقية – حالة العراق)**، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث البنك المركزي العراقي.

الفرا، احمد.(2008). **تحليل نظام التقييم البنكي الامريكي (camels) كأداة للرقابة على القطاع البنكي – دراسة حالة بنك فلسطين**. أطروحة ماجستير, الجامعة الإسلامية.

الكرخـي، مجيـد. (2007). **تقـويم الأداء باسـتخدام النسـب الماليـة**، الطبعـة الاولـى، دار المنـاهج للنشـر والتوزيع: عمان، الأردن.

طنجة.(2009). **إدارة الموارد البشرية ودورها في التطوير الإداري، المغرب.**

بحوث وأوراق عمل ندوة الاتجاهات الحديثة في التطوير الإداري وتحسين جودة الأداء المؤسسي / المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الإدارية.

المنظمة العربية للتنمية الإدارية، قياس و تقييم الأداء كمدخل لتحسين جودة الأداء المؤسسي، الإمارات العربية المتحدة، 2009،ص 121

المراجع الاجنبية:

AboAl-Foul, B. and Baghesani, H. (2004).**The Causal Relation between Government Revenue and Spending: Evidence from Egypt and Jordan**.Journal of Political Economy. Vol.28,Number 2.

Akhisar, Ilyas.(2016) . The Role of Grouping Ratios on Commercial Bank Performance: AHP Application ,*Proceedings of the ultidisciplinary Academic Conference*. Aug2016, p50-58.

Aslan, M. and Taşdemir M., (2009), "**Is Fiscal Synchronization Hypothesis Relevant for Turkey? Evidence from Cointegration and Causality Tests with Endogenous Structural Breaks**" 'Journal of Money, Investment and Banking; Issue 12,pp. 14-25.

Chang, T. (2009),"**Revisiting the Government Revenue-Expenditure Nexus: Evidence from 15 OECD Countries based on the Panel Data Approah".** Czech Journal of Economics and Finance, 59(2), 165-172.

Chang, Tsangyao and Chiang, Gengnan (2009) "**Revisiting th Government Revenue-expenditure Nexus: Evidenc 15 OECD Countries Based on the Panel Data Approach."** Czech Journal of Economics and Finance, 59(2): 165-172.

Gilbert , Pn,(2000). Stock prices and inflation : New Evidence from the pacific – basin countries, Review of Quantitative Finance and Accounting, No (2), Boston.

Gounder, N.; Narayan, P. and Prasad, A., (2007),**an Empiric Investigation of the Relationship between Government Revenue and Expenditure: The**

Case of the Fiji Islands', International Journal of Social Economics, 34(3), pp. 147-158.

Gujarati, D and Porter, D. (2009). **Basic Econimetrics**, (5th ed.).International Edition, McGraw Hill.

Gupta. CA. Ruch.(2014). **An Analysis of Indian Public Sector Banks Using Camel Approach**, IOSR Journal of Business and Management (IOSR-JBM) e-ISSN: 2278-487X, p-ISSN: 2319-7668. Volume 16, Issue 1. Ver. IV (Jan. 2014), PP 94-102

haq AB, Karim A, Ahmed S, Zaheer A (2016) **Evaluating Performance of Commercial Banks in Pakistan: "An Application of Camel Model"**. J Bus Fin Aff 5:169. doi:10.4172/2167-0234.

Hussein Al-Zeaud (2014) , **The Causal Relationship between Government Revenue and Expenditure in Jordan**, Global Journal of Management and Business Research: Economics and Commerce , Vol. 14 Iss. 6 Ver. 1.

Malihe, R.(2015). CAMELS Analysis in Banking industry Global Journal of Engineering Science and Research Management, 2(11), 10-26.

Meltzer and Richard,(1981) **"A rational theory of the size of government"**, Journal of Political Economy,vol. 89, pp. 914-924.

Mohiuddin, G. (2014), **"Use of CAMEL Model: A Study on Financial Performance of Selected Commercial Banks in Bangladesh,"** Universal Journal of Accounting and Finance, Vol. 2, No. 5, pp.151-160.

Musgrave, R. (1966). **"Principles of Budget Determination"** H. Cameron and W. Henderson (eds.), Public Finance Selected Reading. New York: Random House, pp. 15-27.

Nelson and Plosser(1982),**trend and random walks in macroeconomic time series**, **journal of monetary economics**,10,139-162.

NelsonC., and C. Plosser.(1982). Trends and Random Walks in Macroeconomic Time Series: Some Evidence and Implications», **Journal of Money Economics**, Vol. 10.

Phillips and Peron,(1988), **Testing for unit root in time series regression biometeriku**,75,pp.335-346.

Seddighi and Lawler,(2000), **Econometrics practical pproach**, London, Routledge,pp.396

Stock and Watson,(1989), **New indexes of coincident and leading economic indicators**, pp.351-409, mit press national Bureau of economic research .

Yule, G.U.(1926).Why Do We Some Times Get Nonsense-Correlations Between Time-Series? A Study in Sampling and the Nature of Time-Series», **Journal of the RoyalStatistical Society**, Vol. 89.